

إذن كما قلت على بركة الله، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع الداخلية، وموضوعه الوضعية الإدارية لأعوان السلطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالي اليوم تيمم أعوان السلطة، الشيوخ والمقدمين، هاذ الناس اللي خدامين بالليل وبالنهار بلا تعويضات وبأجور قليلة وما تيسنفدوش حتى من العطل الأسبوعية ولا السنوية.

واش هاذ الفتة، السيد الوزير، ما تستاهلش تدجوها في الوظيفة العمومية باش تحسن الوضعية ديالها الاجتماعية؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية:

شكراً السيد الرئيس.

بالنسبة للسادة مساعدي السلطة اللي خاصنا نعرفو بأنه تبتسمو لجوج أقسام:

كاين أولاً مساعدي السلطة الحضريين، هاذو تيساتفدو بجميع الامتيازات اللي كاينة عند الموظفين ديال الدولة، بطبيعة الحال الخدمة ديالو ماشي هي الخدمة ديال الموظف، لكن تيساتفدو من جميع اللي تيساتفد من موظفي الدولة، الأقدمية، التعويضات، التأمين الإجباري والتكميلي، التعويضات القانونية في حالة الإصابة في حادث الشغل، إلى آخره، هاذو فيما يخص مساعدي السلطة الحضرية.

وفما يخص مساعدي السلطة القرويين، هاذو عندهم واحد الحالة خاصة كيساتفدو من جميع الإستفادات اللي تيساتفدو منهم مساعدي السلطة الحضرية ولا الموظفين من غير التقاعد.

علاش؟ لأن بالنسبة لمساعدي السلطة القرويين ما كاينش إلزامية السن قبل ما يلتحقو بالمهام ديالو، وما عندهم الاختصاص الحضري في المهام ديالو، يعني تتلقا شيخ قروي ولا مقدم قروي وفي نفس الوقت تلقاه فلاح ولا تاجر، إلى آخره، يعني تيكون عندو خدمة أخرى زائدة على الخدمة ديال مساعدي السلطة، لكن تيساتفد من جميع اللي عندو الحق يستافد من غير نظام التقاعد، واللي ما تيمشيش للتقاعد ولا ما بغاش يمشي.

إذن بالنسبة لمساعدي السلطة راه تيساتفدو من جميع اللي تيساتفدو

محضر الجلسة رقم 203

التاريخ: الثلاثاء 21 جادى الأولى 1440هـ (28 يناير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وست دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

السيد عبد القادر سلامة رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمتطلبات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين من فضلكم.

المستشار السيد أحمد لحريف أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء

29 يناير 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 50 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 30 سؤالاً؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 13 جواب.

كما توصلت الرئاسة براسلة من الفريق الحركي يطلب فيها تأجيل السؤال الموجه لقطاع الداخلية، حول موضوع مؤشر التنمية البشرية إلى جلسة لاحقة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتقل الآن إلى السؤال الثاني، وموضوعه التطهير السائل بالعالم القروي، دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد من المستشارين، رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

من الأوراش الكبرى التي فتحتها بلادنا من أجل تأهيل العالم القروي والنهوض بأوضاعه، تهتم أساسا بالبنية التحتية المتعلقة بالطرق والكهربة وتوفير الماء الصالح للشرب.

لكن بالموازاة مع ذلك، فإن ما يتعلق بالتطهير الصلب والسائل على الخصوص بالعالم القروي، لا زال يعرف تعثرا كبيرا نظرا لطبيعة القرى المغربية وعدم وجود تجمعات سكنية بشكل منتظم، وكذا لعدم انخراط المؤسسات العمومية وباقي القطاعات الأخرى في تمكين هذه القرى من بنية تحتية متكاملة، خصوصا ما يتعلق بمد قنوات الواد الحار التي تسهل عملية تطهير السائل، وتساهم في الحفاظ على السلامة الصحية للمواطنين وعلى البيئة عموما.

السيد الوزير، هل تتوفرون على برنامج واضح ومتكامل من أجل الاهتمام بمسألة التطهير السائل بالعالم القروي وتعميمه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في ما يخص تطهير السائل، فمُنذ انطلاق البرنامج دياب تطهير السائل، استفد (كنهض على العالم القروي بطبيعة الحال) لحد الآن استفد 155 مركز، في المجال القروي استفد من هاذ البرنامج بنسبة 100%، و 54 مركز ما زال متواصلة فيه الأشغال لحد الآن، هذا في ما يخص البرنامج.

من جهة أخرى استفدت 162 جماعة قروية، المراكز دياها استفدت من الدعم المباشر من المديرية العامة للجماعات المحلية من أجل برنامج تطهير السائل، هاذ الشي كامل مزيان، لكن البرنامج اللي متوفرين عليه احنا اليوم، هو من خلال صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة، كيدف لبرمجة 1207 مركز قروي من أجل التطهير الكامل ديالو.

ولكن ما خصناش نساو واحد القضية راه تهضرو على المراكز دياب الجماعات القروية ما تهضروش على الدواوير، باش نكونوا واضحين، راه ما يمكنش نديرو تطهير السائل داخل الدواوير، في المجال القروي كنعقلوا في بعض المناطق الدور اللي هي مبعثرة على جميع سميتو ما يمكنش نمشيو

منو الموظفين دياب الدولة، بطبيعة الحال ما تيديروش الخدمة دياب الموظفين، ماشي موظفين عموميين، لكنهم تيسستافدو، عندهم نفس الحقوق ونفس الواجبات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب دياكم الصريح، وعلى ما تضمنه من معطيات مهمة جدا، تعبر باللموس عن أهمية طرح هذا الموضوع، لما يقوم به هؤلاء الأعوان من أدوار مهمة جدا في تحقيق القرب من قضايا ومشاكل الساكنة، أدوار جسيمة ونعرفها، وللأسف يعيشون أوضاعا صعبة في غياب أجور تليق بمستوى الأعمال التي يقومون بها وهي أشغال يومية، لا تعرف لا الكلل ولا الملل، أعمال متواصلة، لا سبت، لا أحد، تعويضات زهيدة جدا مقارنة مع ثقل هذه الأعمال.

هذه التعويضات بصراحة، السيد الوزير، لا تناسب حجم الأعمال التي يقومون بها بتفان، لذلك فإنه أصبح من الضروري إقرار نظام أساسي خاص بأعوان السلطة من أجل حماية وصيانة حقوقهم في الترقى، بهدف تحسين أوضاعهم ومداخلهم، نظرا للهشاشة التي يعيشونها مجموعة من هؤلاء الأعوان، خاصة المادية منها والإدارية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد التعقيب في ما تبقى لك من وقت، السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى كناكد بأنهم السادة مساعدي السلطة، الدور دياهم دور مهم بزاف بالنسبة لبلادنا، بين 2011 و2016 الرواتب دياهم تحسنت بما مقداره تقريبا 55% وكاين واحد العمل متواصل معهم من أجل تحسين وتجويد الدور دياهم مع إعطائهم كل ما يمكن يساعدهم في العمل ديالو.

وبغيت نشير لواحد القضية مهمة بزاف، في السنة الماضية، شهر يونيو 2017، تم ترقية 16 شيخ، خليفة قائد، هاذ التوجه اللي بدينا غادين فيه واللي غادي نزيدو نمشيو فيه، باش نعطيو الإمكانية لهاذ مساعدي السلطة اللي عندهم إمكانيات أنهم يعطيو أكثر، أن تم الترقية دياهم لمنصب رجل سلطة.

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد أن يعقب فيما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

بخصوص تطهير السائل فهي من اختصاصات الجماعات الترابية، بطبيعة الحال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب باختصاص التوافق معه بعض الأشغال كندار.

اللي بغيت نقول كاين هاذ البرنامج ديال 1207 ديال المراكز، وفي قانون المالية ديال 2019 تم واحد التعديل على هاذ الصندوق لتمكين الجماعات الترابية من إعداد الدراسات اللي محتاجينها باش في القريب العاجل نبدأ الأشغال، هذا من جهة.

فيما يخص المغرب الشرقي واللي تذاكرتو عليه ديال تنغير وزاكورة إلخ، راكم عارفين بأن الأحياء الناقصة التجهيز ماشي الأحياء العادية، الأحياء العادية راه كاملين مرتطين بشبكة الواد الحار، الأحياء الناقصة التجهيز، العمل راه بدا في مجموعة منهم وراه غيستم باش على الأقل هاذو الأحياء الهامشية في المدن كاملة تربط بشبكة المياه العادمة، والمراكز راه برنامج راه غيشمل جميع المراكز القروية، كنهض على المراكز ما كنهضش على الدواوير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتقل إلى السؤال الرابع والخامس اللذين تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة باش ينالو جوابا واحدا.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه بيع المخدرات والأقراص المهلوسة للأطفال والشباب أمام المؤسسات التعليمية، تفضل.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، نعيش اليوم وسط ظاهرة خطيرة وخطيرة جدا تؤرق الجميع وخاصة الآباء وأولياء التلاميذ والتي تتمثل في بيع المخدرات والأقراص المهلوسة للأطفال والشباب أمام المؤسسات التعليمية.

وإذ نتمن الجهود التي تبذلها مختلف المصالح الأمنية للحد من انتشار هذه الآفة، نسجل بأن محاربة المخدرات والأقراص المهلوسة تتطلب إجراءات زجرية وتربوية وتحسيسية صرفة.

لذا نسألكم السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة لحماية مغرب جيل الغد من هذه الآفة؟ شكرا.

لبرنامج ديال تطهير السائل العام في العالم القروي، الأهم عندنا اليوم هو كيفاش نقومو بتطهير السائل ديال المراكز. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد الحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم جوابكم صريح وواضح وضع النقط على الحروف، نعلم جيدا أن قطاع تطهير السائل تتقاطع وزارته مع المديرية العامة للماء الصالح للشرب، حيث يقومون بإنجاز هذا المشروع في إطار إعادة تأهيل القرى والتجمعات السكنية، حماية للبيئة وللصحة وصحنا لصحة جيدة، برنامج يبقى ناقصا لأن العديد من الجماعات لازالت لم تعمم هذا المرفق على كل أحيائها وأزقتها، كما أن جل جماعات العالم القروي تفتقر إلى هذا المرفق ولا زالت تعتمد على تقنية المطامر والآبار، وهو ما له عواقب وخيمة جدا على البيئة والمواطن على حد سواء.

السيد الوزير المحترم،

لا نتصور اليوم مدنا وقرى في كافة أنحاء المملكة وقنوات الواد الحار تشق الأزقة والطرق، وتنث روائح كريهة من شأنها تعريض الساكنة للأوبئة والأمراض الفتاكة من قبيل ما تشهده مدن الجنوب الشرقي، كفكيك وتنغير، ورازات وزاكورة والراشيدية وميدلت، وغيرها من جماعات وقرى المغرب العميق من انتشار داء الليشماتيا.

السيد الوزير المحترم.

بغيناكم شوية تردو للجهة ديال الجنوب الشرقي لأنها كتعاني بزاف في شتى المجالات.

إذن طلبنا، السيد الوزير، هاذ المشاريع ديال التأهيل يجب أن تجعل من تطهير السائل أولى أولوياتها، لأن السيد الوزير المحترم مثلا إلى بغينا نهضو على تنغير والراشيدية يعني كاين بعض الجماعات اللي هي مراكز، ما كنهضوش على الدواوير اللي مشنتين، المركز كيفاش غادي نبلطو الأرض ونديرو التأهيل إلى ما كاينش (l'assainissement) راه بعض رؤساء الجماعات كيبدأو بالكودرون و (assainissement) ما كايناش، وهاذ الشي راه ماشي معقول.

السيد الوزير المحترم، كطلبو منكم الالتفاتة للجنوب الشرقي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المهلوسة خلال هاذ السنة، يعني بزيادة دبال 44% هاذ الشي كامل أش تعيني؟ تعيني بأن القوات العمومية قائمة بأكثر من لازم باش تحارب هاذ الآفة، لكن هاذ الآفة تتحتاج منا كاملين أننا نحاربوها يعني سلطات عمومية، وزارة التربية الوطنية، آباء وأولياء التلاميذ، لأنها آفة خطيرة على المجتمع ديالنا وتتحت علينا أننا نعملو يد في يد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيبات على جواب السيد وزير الداخلية، الكلمة للفريق الاستقلالي، السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الوزير،

تنشكروم على هذه الإيضاحات، أولا أعطيتونا فرصة وحدة أخرى باش نعاودو نهنيو ما يقوم به الأمن الوطني في محاربة هاذ الآفة.

الأرقام اللي عطيتو خطيرة، السؤال ديالي تيمحور في واحد الاتجاه واحد وهو بالنسبة للأطفال ما بين 12 عام و18 عام، نتعرفو ما بين هذوك الكبار عندهم واحد المسؤولية والأمن الوطني قاد بهم في إطار المحلات، ولكن كاين واحد الاتجاه ديال المدارس اللي تيكونو معرضين، راه جيل الغد.

راه ما يمكنليكش تتصور الأطفال والشابات والشباب في وضعية ديال 14 و15 عام وهما تخرجو من بعض المحلات، خاص إجراءات جذرية، ما يمكنليكش نقول لك، راه ما تتختلفش من هذاك اللي تيدخل لي أنا السلاح من الخارج، راه أكثر منو الأقرص اللي تبيع الأقرص، أقسم بالله ما نكره يكون شي قانون ديال الإعدام فيما يخص هاذ النوع اللي كيشيو لعند الأطفال والشباب ديالنا، لأن هذاك هو المستقبل ديال المغرب.

لهذا حاولت باش نطرح عليكم هاذ السؤال، السيد الوزير، وقلت لكم عاود اعطيتونا فرصة باش نشكرو ما تقوم به الشرطة، وما تنهروش في هاذ الإطار، أشنو هي الإجراءات هاذي راه الحكومة راه ما يمكنليهاش وزارة الداخلية بوحديتها، هاذو راه كاين أعداء الوحدة الوطنية اللي تيتريصو واللي تبصطو واللي تيوصلو واللي تيسانندو هاذ الفئة ديال الشباب.

إذن كاين فرق ما بين الشباب تيكون غادي للمدرسة ديالو، تيكون غادي في واحد المسار وتزدوه لأطفال الشوارع، كيخرج على المستقبل ديالو لأن تيكون في واحد السن ما عندوش واحد الحصانة قوية باش يمكن لو يقاوم كل ما هو خارجي، ولاسيما نتعرفو بأن الأموال كاين الشباب تيمكن لهم يجيبوها من أي طرف من الأسرة ديالهم، لهذا أنا نتعاود ننبه الحكومة بالخصوص في هاذ المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس القطاع موضوعه، الانتشار المفرط للحبوب المهلوسة (أكستازي)، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في نفس سياق السؤال السابق وهو أن هذا الانتشار الواسع لهذه الحبوب المخدرة ذات الأصل الكيميائي المصنع، عندها آثار مدمرة على الإنسان وعلى الأسر وعلى المجتمع، أي تصورات للحكومة لمواجهة هذه الآفة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن نقول في هذا الباب بأن الجهود اللي تبذلت من طرف المصالح الأمنية في محاربة هذه الآفة خلال سنة 2018 مكنتنا أننا نحجزو فيما يخص الأقرص المهلوسة (أكستازي) وما شابهها ما يناهز مليون و357 ألف وحدة، بما فيها مليون و76 ألف مخدر من نوع (أكستازي)، مقارنة مع 2017 اللي تم الحجز ديال 943 ألف وحدة يعني بنسبة بزيادة بلغت 44%.

هذه الظاهرة الخطيرة اللي كتهدد الأمن العام، كتهدد الصحة دولادنا، وخاصة الشباب، كاين واحد المجموعة ديال التداير:

أولا، كاين تداير على مستوى الحدود باش نمنعو الدخول ديال هذه الأقرص المهلوسة، بالنسبة للحدود الشرقية ولا بالنسبة لسبته ومليبية، يعني جميع الحدود كاين واحد العمل يومي كيقومو به الناس ديال الأمن الوطني وديال الجمارك من أجل منع الدخول ديال هذه الأقرص.

كذلك متابعة المروجين لهذه المخدرات، كانوا مغاربة أو أجانب.

ثالثا، كاين واحد الدور وقائي بزاف هو واحد النوع ديال المراقبة اللي كندار على الأماكن العمومية باش أنها تحارب جميع السلوكات المنافية للاستعمال ديال هذه الأقرص.

من جهة أخرى من أجل محاربة هذه الأقرص كاين واحد العمل بين القوات الأمنية وبين وزارة التربية الوطنية من أجل توعية التلاميذ بأخطار هذه الأقرص وحماية المدارس العمومية منها أو الخاصة باش ما يتجش البيع ديال هذه الأقرص أمام المؤسسات العمومية، وهاذ الشي بدا في السنة الفارطة وتدار في هذا العام.

من جهة أخرى تم تقديم تقريبا 400 قضية فيما يخص هاذ الأقرص

هاذ المخدرات الكيميائية الجديدة اللي كنتنتشر الآن ماشي فالمغرب فقط ولكن في العالم كامل المخدرات الجديدة هي أخطر وأعد من المخدرات اللي كنا كنعرفو ولا اللي معروفين، المحاربة ديالها تتطلب منا أن العمل يكون على أصعدة متعددة.

الصعيد الأول هو الحماية ديال الحدود، الأخ المستشار المحترم أشار بأن كايين أهداف، طبعا كايينة، ولهذا السبب كيتم تجنيد ديال القوات العمومية من أجل محاربة دخول هاذ المواد المهلوسة إلى بلادنا.

ثانيا، الحماية ديال الشباب وخاصة الأطفال الصغار، اللي خاصو يكون خاصة أمام أبواب المدارس، لأنها هي المناطق فين كيكونو ذيك الشباب.

لهذا بين الأمن الوطني والتربية الوطنية كايين واحد العمل مشترك من أجل حماية الفضاءات المحيطة بالمدارس، لأن تما فين كيتم التوزيع ديال هاذ الأقراص المهلوسة واللي الله يحفظ إلى خذيتها مرة واحدة كنولي متعود عليها.

لكن ما نساوش بأن هاذ العمل راه العمل ديالنا كاملين، كنعقولها ونعاودها، خاص المدرسة والأسرة وبطبيعة الحال القوات العمومية اللي خاصها تضاعف الجهود ديالها من أجل محاربة هاذ الآفة.

قلت لكم السنة اللي فاتت 3400 ملف، تم تقديم 3500 مشتبه للعدالة، كنعاولو ما أمكن أن يتم القبض على أكبر عدد ممكن وخاصة هاذوك اللي كيمشيو عند هاذوك الشباب والداراري الصغار، لأن من الواجب علينا قبل أي شيء حماية الشباب وحماية الأطفال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه، تأخر صدور المرسوم التطبيقي بشأن تعيين مستشاري رئيس مجلس الجماعة ومدير ديوانه، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات.

السؤال ديالنا السيد الوزير كان حول تأخر صدور المرسوم التطبيقي بشأن تعيين مستشاري رئيس مجلس الجماعة ومدير ديوانه، احنا هاذ السؤال طرحناه في شهر 2018/6 الوزارة مشكورة صدرت منشور ديال وزارة الداخلية في 31 يوليوز 2018 تحت عدد 4790.

احنا مع ذلك ما اسبحناش السؤال السيد الوزير، لأنه المنشور جا عام حول المناصب العليا للموظفين والمستشارين وهذا أربك التطبيق ديالو في أغلب الجماعات الكبرى، أتم كنعرفو هاذ الشي السيد الوزير، لأن كانت توصلت هي بمنشور سابق رقم 43 بتاريخ 28 يونيو 2016 واللي تعرض

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا الأرقام اللي جبتو السيد الوزير أرقام مخيفة، لكن الغريب أنها أرقام متصاعدة من سنة إلى سنة حسب ما أعطيتم السيد الوزير.

حقيقة الآفة خطيرة ولا يمكن للدولة لوحدها مواجهتها، مطلوب دور الأسرة، مطلوب دور المجتمع المدني، مطلوب دور التنشئة في كل المؤسسات ديال الأحزاب وديال النقابات، لكن الأولوية والأساس الدور الأساسي عند الدولة.

أولا، فيما يتعلق بحماية الحدود، إذا تحدثنا على المحجوزات، الحجم ديال المحجوزات، الخيف ليس هو حجم المحجوز ولكن الخيف هو غير المحجوز، كذلك ندرك أن بعض حدودنا، بعض حدودنا هناك نية مضرة عند البعض لإغراق الحدود ديالنا لغرض في نفس يعقوب، خاصنا نوعا بهاذ الأمر.

المسألة الثانية لايد من حماية المدرسة العمومية، قتلو السيد الوزير بأن هناك تصور مع وزارة التربية الوطنية، صحيح، لكن حماية المدرسة يعني حماية الناشئة، حماية الناشئة يعني حماية المشتل ديال بلادنا وديال الدولة ديالنا مستقبل الدولة ديالنا.

المسألة الثالثة هي هناك خلايا إجرامية لها مستهدفات واضحة، (des objectifs) استهداف أبناء الأسر الميسورة، اللي أولا الحصول على إيرادات مستقرة، وثانيا تدمير واحد البنية مجتمعية اللي كتخلق التوازن داخل المجتمع.

المسألة الرابعة أن هاذ الآفة للأسف الشديد هي نوع من الإجرام الجديد، تنتج نوع من الإجرام الجديد، فهذا النوع من الإجرام الجديد نعد الاعتداء على الأصول، الاعتداء على الفروع، الاعتداء على المواطن بدون مبرر، بمعنى أنه هاذ الجوب هاذ (الاكستازي) اللي هي تصنع من مواد منشطة معقدة التركيب الكيميائي أنها تؤثر على مركز الدماغ وتؤثر على الإنسان بشكل عام حتى في تفكيرو يرى أشياء غير حقيقية، يسمع أشياء غير حقيقية، يشم أشياء غير حقيقية، وبالتالي الأمر فيه خطورة كبيرة، وعلينا في إطار مقارنة شمولية مقارنة الدولة بانسجام مع مقاربات ديال المجتمع المدني وديال الأسر وديال المدرسة العمومية أن نحارب هذه الآفة اللي للأسف الشديد أصبحت منتشرة في بلادنا، وليس لنا إلا أن نقف ضدها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للرد على التعقيبات إذا أراد طبعا.

السيد وزير الداخلية:

غير اللي بغيت نزيد على هاذ الشي اللي قلت هو كيف نتعرفو كاملين

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم للتعبير السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة نحن نشكر السيد الوزير وكنهوه بالمجهودات التي نقوم بها وزارة الداخلية باش توأكب الجماعات لحل واحد المجموعة ديال الإشكالات، ولكن مع ذلك نتعرفو السيد الوزير على أنه الجماعات عندها مجموعة من الاختصاصات متعددة ومعقدة وتحتاج إمكانيات بشرية.

نتعرفو السيد الوزير على أنه العدد ديال الموظفين مقلص، وسنويا يزداد التقلص ديالو راه تقريبا نوصول ل 50% من الموارد التي كانت عند الجماعات، وخاصة أنت تعرف بعض المدن الكبرى مثلا جماعة طنجة الطوبوغراف ما عندهاش، وأغلب الملفات ديال نزع الملكية والمشاكل التي عندها في مجال العقار، وبالتالي تيخصنا نعملو (bon de commande) ولا كل مرة نعملو صفقة وما تبيغي حتى ذاك الطوبوغراف ما تبيغيش يدخل لهذيك الصفقة لأن القيمة المالية ديالها صغيرة هو عندو خدمة ديالو مهمة ما كيبيغيش يدخل في هذا المنعطف هذا.

التفعيل ديال المباريات متوقف لا التوظيف ولا ديال التعاقد، احنا كنا كقولو على الأقل التعاقد غادي يحل لنا المشكل مع هذا الأطر العليا ومع الكفاءات النوعية.

تأخر صدور النظام الأساسي للجماعات المحلية تيزيد يعقد المسألة. التحفيزات تتبقي هي هذه ديال رؤساء الأقسام والمصالح هي ذيك التحفيزات أتم السيد الوزير تقدرها كبيرة، بالنسبة لنا احنا ربما تنشوفوها رغم المشاكل التي عندنا المالية ماشي هو هذا المشكل، لأن مثلا أنت تعرف السيد الوزير أنه رئيس قسم ديال المالية الإغراءات التي قدامو الإمكانيات التي متاحة أمام الجماعات والجهد التي كيتبدل، لو فعلنا وحفزنا ذاك الناس ديال المالية راه غادي يجيبو لنا إمكانيات، ولهذا وزارة الداخلية الآن كتفكر أنها تعملها شركة وكذا باش تحاول تحفز ذاك الموظفين باش يدخلو الإمكانيات المادية وغيرها كذلك لا في المجال ديال الهندسة المعمارية ولا غيرها التي كين أطر قليلة جدا وما كتستجيب للحاجيات.

ولهذا السيد الوزير، احنا رغم هاذ الصعوبات المادية، رغم هاذ الإكراهات وهاذ التعقيدات التي كتكلم عليها، نطالب بإسراع الخروج بواحد الصيغة التي يكون متوافق عليها وتحل لنا الإشكالات. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، إذا أردتم في ما تبقى لكم من وقت، باقي شي حاجة؟ نص دقيقة.

على الجماعات، (L'organigramme) ديالها وصادقت عليه وصيغتانو للتأشير وكين التي تأشر عليه، ثم فجاجاً بهذا المنشور هذا بعد سنتين وخاصة قاص العدد ديال رؤساء الأقسام من 10 إلى 5 والمصالح أكثر من 40 إلى 15.

الآن فواحد المنعطف كيفاش غادي نخرجو منو؟ نسائلكم، السيد الوزير، عن واش كين شي توجه جديد، نسمع كين شي توجه جديد للتوفيق بين (l'organigramme) السابق والحالي الآن باش نخرجو من هذا الارتباك ونعتمده.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السؤال الي كان عندي يتعلق أساسا بمنصب ديال مدير الديوان ومستشاري الرئيس، في ما يخص السؤال ديال السيد المستشار المحترم كيضر بصفة عامة على مناصب المسؤولية داخل الجماعات الترابية.

أساس بعدا فيما يخص مناصب ديال مدير الديوان ومستشاري الرئيس، بطبيعة الحال خاصنا نخرجو القانون الي هو في القانون التنظيمي خاصو يخرج، راه خدامين فيه كتحاولو ما أمكن أننا نخرجوه في القريب العاجل، علما بأن القوانين الي كان عندنا آجال ديالها 30 شهر راه خرجت تقريبا كاملة، هذا راه خدامين فيه الآن باش نخرجوه، لكن في انتظار أنه يخرج اعطينا إمكانية للسادة الرؤساء باش يعين مدير الديوان ديالو ومستشارين ديالو، طبقا لواحد المجموعة ديال الشروط.

أهم شرط هو أنه التعيين خاصو يكون في مدة انتداب السيد الرئيس، إذن ما يمكنش تعين مدير ديوان، ويجي رئيس آخر يلقي مدير الديوان، هذا هو الشرط الأساسي الي كين، حتى حاجة ما كتتمنع الآن السادة الرؤساء بأنهم يعينو مدير الديوان دياهم ويعينو مستشارين دياهم، خاصهم فقط أنهم ياخذو مبدأ الكفاءة والاستحقاق في التعيين ديال هاذ الأشخاص.

فيما يخص بصفة عامة التنظيم ديال الجماعات الترابية، كان واحد التفكير في الأول وكان ترسل للجماعات الترابية من بعد جا الثاني، لأن التنظيم الأول أعطى لنا إشكاليات كبيرة الي ما تقدروش نحلوها، الإمكانيات المادية ما كتسمحش - وكتقولها مرة ونعاودها - بأنه ذيك العدد الهائل ديال رؤساء الأقسام ولا رؤساء المصالح داخل جميع الجماعات الترابية، لأن حاولنا ما أمكن يكون واحد النوع ديال التناسق بين الوظيفة العمومية وفي الجماعات الترابية، حيث كنبغيو نطبقو ذيك الشيء كيغطي لنا إمكانيات مادية هائلة ماشي في مستطاع الجماعات الترابية أنها تلتزم بها.

شكرا.

الجماعات الترابية، غنخرجوه إن شاء الله في القريب العاجل، راه خدامين عليه، لكن تقريبا هو ديال الوظيفة العمومية واللي خدامين به الآن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

كيفها كتعرفو وكيعرف الجميع الدور اللي كيلعبوه الجماعات، واللي في الحقيقة هو دور محوري داخل المؤسسات الدستورية، بالتالي كتعرفو السيد الوزير بأنه الجماعات لها علاقة مع الإنسان من البداية ديال الولادة ديالو إلى الوفاة ديالو، وبالتالي هاذ الجماعات كيلعبو واحد الدور كبير.

واحنا كنشكروكم من الفريق الحركي، لأننا نسجل بكل موضوعية وواقعية الجهود الجبارة لوزارتكم الموقرة في مجال الالتزام بإخراج المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية وفق الأجنحة الزمنية المنصوص عليها، وكذا التفاعل الإيجابي لمصالح وزارتكم مركزيا وترايبا مع ورش الجهوية المتقدمة، عكس مجمل القطاعات الحكومية الأخرى التي لا تزال تتردد في مواكبة هذا الورش الإستراتيجي الذي يريعه جلاله الملك محمد السادس نصره الله، معبرين عن تطلعاتنا على أن يكون ميثاق اللاتمرکز الإداري مدخل للخروج من هذه الانتظارات.

نسجل السيد الوزير تأخر واضح في إصدار النظام - كيف ما قلت دابا - الأساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية بعد مرور 3 سنوات على صدور قوانينها التنظيمية، علما أن هذا القانون هو مدخل أساسي لارتقاء بالوظيفة الجماعية التي تعيش منذ 3 سنوات مرحلة انتقالية، قانون يتطلع إليه أزيد من 150000 موظف لتحسين وضعيتهم المهنية والاجتماعية والارتقاء بها إلى مستوى أطر وموظفي الوظيفة العمومية في مساراتها المهنية وحقوقها في الترقية وتغيير الإطار وتحسين منظومة الأجور والتعويضات وغيرها.

لهذا نتطلع السيد الوزير إلى التعجيل بإخراج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود، كما نعتقد السيد الوزير أن دور الدورية التي صدرت بخصوص تعويضات المسؤولين في الإدارة الجماعية والمبنية على معيار عدد السكان لا تنصف أغلب الجماعات خاصة في المدن الصغرى والعالم القروي، على اعتبار أنه يؤدون نفس المهام رغم قلة السكن الجماعي، إضافة إلى أن رؤساء المصالح والأقسام والمديرين لا يتعاملون مباشرة مع الساكنة.

وفي هذا الإطار نتطلع إلى إدماج فئة العاملين في الحالة المدنية والتصديق على الوثائق والشواهد الإدارية في صنف المستحقين للتعويض عن المهام الشاقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الداخلية:

فهاذ نص دقيقة اللي بقات، اللي بغيت نقول للسيد الرئيس، احنا متفهمين بأن الجماعات الترابية الآن محتاجة للأطر، أطر ديال المهندسين، مهندسين معماريين، أطباء إلى آخره، راه في القريب العاجل إن شاء الله، غادي نمكنو الجماعات بأنها تدخل هاذ الأطر اللي هي محتاجها.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع، وموضوعه مآل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل، رئيس الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الإدارة الجماعية آليات أساسية لتمكين الجماعات الترابية من ممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية والتنموية، وعلى هذا الأساس نصت القوانين التنظيمية لهذه الجماعات على ضرورة إخراج نظام أساسي لموظفات وموظفي الجماعات الترابية إلى حيز الوجود.

وعلى هذا الأساس، نسألكم السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المتخذة لإخراج هذا النظام الأساسي؟ وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لتطوير الإدارات الجماعية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص النظام الأساسي، حقيقة في إطار قانون الإطار ديال الجماعات الترابية، كان خاصنا نخرجو في مدة ديال 30 شهر واحد مجموعة ديال النصوص التطبيقية، اللي تقريبا خرجو كاملين، بقاو 2 ديال النصوص فيهم إشكالية اللي ما كيطرحوش إشكال بالنسبة لعمل الجماعات الترابية.

كاي نصوص أخرى، اللي ما كانش محددة في تاريخ 30 شهر، منها هاذ النصوص هاذي، منها الممتلكات الجماعية، منها واحد المجموعة ديال النصوص اللي احنا خدامين عليهم اليوم.

اللي بغيت نقول أن النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية الآن، واخا القانون كيجتم علينا أننا نخرجو، راه هو غير يكون صورة طبق الأصل ديال الوظيفة العمومية، لأن ما كتصوروش أن يكونو 2 ديال الأنظمة أساسية اللي مختلفين اختلاف تام بين الوظيفة العمومية والموظفين ديال

العمل فيها قليل ومن أجل إنجاز أورش، وكلنا نعرفو في العالم القروي تنجزو سدود تلية محمة بالإنعاش الوطني، تنجزو طرق محمة بالإنعاش الوطني، هذا هو الهدف بالإنعاش الوطني، ماشي هدف آخر أننا نوظفو موظفين باسم الإنعاش الوطني ومن بعد نجبو نديرو الإدماج اللي اليوم واخا نبعو نديروه راه ما يمكنش لأن الوظيفة العمومية ما تتسمح لناش لأن قانون الوظيفة العمومية ما تيسمخ لناش، يعني خصنا نبقاو في السياسة ديال الإنعاش وكيف كانت مبدئيا خاصها تكون. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا لكم السيد الوزير المحترم.

فعلا أسباب النزول ديال العمال والعاملات ديال الإنعاش الوطني كما قلتنو، ولكن الوضعية الآن والظروف الآن تغيرت، بمعنى أنه خاصهم على الأقل يتمتعوا بواحد الأجر اللي هو عادل، أجرة عادلة لأن الأجر اللي تبتعضوا سواء هما سواء العرضيين اللي ما ذكرتهمش السيد الوزير المحترم، العرضيين ديال الجماعات المحلية نفسها يقومو بالعمل، هناك أعمال شاقة وهناك أعمال ملوثة ولكن رغم ذلك ما تبتعضواش أساسا الأجر العادل اللي كيضمن لهم واحد الكرامة ديال العيش مع الأسر ديالهم، هما العدد ديالهم كبير، سواء في الجماعات الترابية أو في الإنعاش الوطني، العدد كثير، ولهذا الآن باقي تيعيشو فهاذيك الوضعية.

احنا كنزكو دائما على الأجرة، لأنه الأجرة ما واصلاش (SMIG) كايئة 2400 درهم هما أغلبهم يالاه يتاخذ واحد 1500 ولا 1400 درهم اللي هو ناقصة تقريبا النصف.

إذن دائما الظروف الاجتماعية الأخرى ديال (RAMED) ما كيتمتعوش بها، كيتطلب منكم باش أنكم تحاولو أنه يتوصلو هاذ الناس ب (RAMED) لأنه (RAMED) عندهم مشاكل معه، لا هما من الفئة اللي هما الهشة ولا من الفقراء، إذن كنتو واعدتو هاذ الفئة أنكم توجدو لها الحل مع (RAMED) أيضا والظروف ديالهم ديال العمل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير إذا أردتم الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت نقول بأن الأساس لاحتساب الأجر ديال هاذ العمال اللي كيخدمو ومرة أخرى نعاودها، بأن في أورش خاصة ماشي (SMIG) وهو (SMAG) لأن عادة هاذ الأورش كيكونو في العالم القروي وفي العالم

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أراد ولكن.. ما بغاش. ندوزو الآن للسؤال الثامن، وموضوعه وضعية عمال وعاملات الإنعاش الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني أخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لازال عمال وعاملات الإنعاش الوطني والعرضيين بالجماعات الترابية من أكثر الفئات تضررا في المجتمع سواء على مستوى القوانين أو على مستوى الممارسة في غياب أبسط حقوق الشغيلة التي تكفلها المواثيق الدولية والقوانين الوطنية.

أمام هذه الوضعية المقلقة، نسائلكم السيد الوزير المحترم حول تصوركم للعناية بأوضاع عمال وعاملات الإنعاش الوطني والعرضيين بالجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص عمال وعاملات الإنعاش الوطني باش بعدا نتفاهمو على الأساسي أشنو هو.

عمال وعاملات الإنعاش الوطني تخلقو من أجل خلق فرص عمل يعني أيام عمل في زمن محدد وفي مكان محدد، يعني ماشي نهائيا موظفين اللي تيزاولو العمل ديالهم على طول السنة ولا على طول الشهر وتيقضوا أجر شهري للعمل ديالهم.

فلسفة الإنعاش هو خلق فرص عمل يومية في أماكن اللي ما فيهاش فرص عمل اللي موجودة ومن أجل خلق بنيات اللي تتحتاجها الجماعة، يعني (la communauté) ماشي جماعة بصفة جماعة ترايبية ديالها. هذا هو أساس دالإنعاش، يعني كل خلط بين هاذي وبين أنه موظف من نوع آخر راه هو خلط، ولكن خاصنا نرجعو للأساس أشنو هو.

بطبيعة الحال مع الوقت تغيرو بزاف ديال الحوايج، ولاو الناس خدامين بصفة مستمرة وخدامين في أشغال اللي ما عندها حتى علاقة مع الإنعاش إلى آخره، ما يمكنش نصحو خطأ بخطأ.

أساس الإنعاش هو خلق فرص عمل يومية في مناطق اللي تيكون

الإشكالات وتذليل الصعوبات المرتبطة بالاستثمارات على مستوى الجهة في إطار القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وهنا نقترح إحداث مؤشرات للتصنيف الجهوي تساهم في تحسينها اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال والتي تشتغل بمعية الولاية في انسجام تام مع اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به عملية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية وحكمتها في التقليص من الفوارق بين الجهات وداخل نفس الجهة، من خلال التنافس بين الجهات، على أساس التمايز ومدى اشتغال القطاع العام والقطاع الخاص للترويج لمؤهلات كل جهة لاستقطاب المستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة برنامج التنمية الجهوية تعتبر وثيقة أساسية، وثيقة مرجعية بالنسبة للمشاريع والأنشطة ذات الأولوية التي يجب أن تفعل داخل الجهة. في هذا الإطار، تقريبا جميع الجهات دبال المملكة قامو ببرامج التنمية الجهوية دبالهم والي تدارت حسب القانون التنظيمي وحسب المراسيم التطبيقية والي كانت تارم عليهم بأنهم يكونو 3 هيئات استشارية، كائنة الهيئة الأولى اللي بعلاقة مع المجتمع المدني، كائنة هيئة استشارية ثانية اللي بعلاقة مع الشباب، اهتمامات الشباب، وكائنة الثالثة اللي هي بعلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين، والي هي ملزمة في إطار النصوص التطبيقية دبال القانون التنظيمي أنها تعمل معهم يد في يد وبطريقة تشاركية من أجل إخراج برامج التنمية الجهوية، وهاد الشي اللي تدارو في جميع البرامج اللي تمت المصادقة عليها اللي تقريبا يمكن نقولو بأن جميع الجهات.

هذا إن دل على شيء فإنما كيدل على أن الفاعلين الاقتصاديين داخل الجهة، المواكبة دبالهم للجهات من أجل خلق مناخ دبال الأعمال وخلق جو دبال الاستثمار هو أساسي من أجل تشجيع الاستثمار داخل الجهات، وأحسن دليل على ذلك هو هاد اللجان اللي تخلقو من أجل تجويد مناخ الأعمال داخل الجهات اللي خدامين اليوم من أجل تبسيط مجموعة دبال المساطر، تبسيط ولا حل مجموعة دبال المشاكل اللي كتجعل الفعل الاستثماري فعل اللي عندو مردودية سريعة.

هذا في انتظار إن شاء الله القانون دبال المراكز الجهوية للاستثمار اللي تمت المصادقة عليه اللي غيتنشر إن شاء الله في القريب العاجل والي

الفلاحي، يعني الأساس دبال الاحتساب هو (SMAG) وماشي (SMIG)، وتقريبا في هاد السنوات الأخيرة هاد 3 سنين بدات في 25% بالنسبة اللي كان تيتشد قبل، هذا فيما يخص النقطة الأولى.

فيما يخص (RAMED) جميع الموظفين دبال الإنعاش الوطني كيستافدو من (RAMED) هادي بصفة شاملة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع وموضوعه، إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخططات التنمية الجهوية، لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يأتي موضوع سؤالنا في سياق التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتزليل الجهوية المتقدمة التي تشكل الفضاء الأمثل لنمو المقاولات وجذب الاستثمار وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وهنا نثمن جهود الوزارة في استكمال إصدار باقي النصوص التطبيقية ذات الصلة، آخرها نشر المرسوم المتعلق بالميثاق الوطني للاقتصاد الإداري في انتظار الشروع في نقل جميع الاختصاصات الذاتية نحو الجهات وبعض الاختصاصات المشتركة في إطار التعاقد مع الدولة.

وفي هذا الصدد، تشكل مخططات التنمية الجهوية انطلاقا من الاختصاصات الذاتية للجهات أهم آلية لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات، إذ تضم برامجها كل ما يهم المقاولات والتكوين المهني والتكوين المستمر والشغل وجذب الاستثمار المنتج والفعال.

ومن هنا تظهر أهمية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في إعداد هذه المخططات وفي حكمتها، مما يستوجب مأسستها من خلال التنصيص عليها صراحة في النصوص التنظيمية ذات الصلة، تكريسا لمبدأ المقاربة التشاركية، وهو ما يستدعي ضرورة إعمال التقييم الدوري لها من طرف مختلف الفاعلين في الجهة وتعيينها بما يحقق الأهداف المسطرة بعد مرور 3 سنوات على تنفيذ برامج التنمية الجهوية، علما بأن 10 مخططات من أصل 12 تمت أجزائها.

السيد الوزير،

نحن واعون بالمكاسب التي حققتها بلادنا في مجال تحسين مناخ الأعمال من خلال عدة تدابير، منها: قانون إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة، حيث ساهمت في تحسين ترتيب المغرب في مؤشر (DOING BUSINESS).

كما لا بد من شكركم على جهودكم لتوفير الإطار القانوني الأمثل لحل

النظام الأساسي ديال الوظيفة في الجماعات الترابية راه غنديروه إن شاء الله، في القريب العاجل، راه خدامين عليه، وغنجيوه باش نشفوه مع بعضنا إن شاء الله، لكن من الآن كنعقول لكم راه ما كينش واحد الاختلاف كبير على القانون ديال الوظيفة العمومية، هذا ما كينعش بأن يكون واحد النوع ديال التجويد ولا التحسين ولا فين كين اختلافات بين موظفي الجماعات الترابية والموظفين ديال السولة.

وفي هاذ الباب كين واحد النقاش اللي هو مستمر بين النقابات وبين المديرية العامة للجماعات الترابية، آخر اجتماع كان هاذ الأسبوع الفارط، الهدف منو بأن نحاولو إيجاد ما يمكن تجويد به النص، تجويد به النظام الأساسي ديال الوظيفة في الجماعات الترابية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة السؤال تعلق في ما يخص موظفي الجماعات الترابية قبل بداية الحوار الاجتماعي، والي مناسبة باش نوهو بمستوى وجودة الحوار الاجتماعي الذي يمر حاليا في القطاع ديال الجماعات الترابية، والي غدا كين الجولة الثالثة فيه، والي غادي يناقشو مجمل الأشياء اللي تم تحقيقها بما فيها القانون الأساسي وبما فيها المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية، اللي ضروري على أنها تخرج لحيز الوجود، في إطار على أنه جميع القطاعات عندها هاذ المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية أولا.

ثانيا، القانون الأساسي ديال الجماعات الترابية، السيد الوزير، نتنظر منو على أن تكون عندو خصوصية ديال الجماعات الترابية، خصوصية، أولا، في ما يخص هاذ الشيء ديال التنقل، عندو الحريات ديال التنقل إما داخل الجهة أو خارج الجهة، تنقل عن طريق التبادل، بزاف ديال الأشياء اللي يمكن كذلك التعويضات، واللي التعويضات خاصة تعويضات ديال الأطر المتوسطة والأطر الكبرى داخل الجماعات لا توازيها نفس التعويضات اللي كيتقاضوها الأطر في الوظيفة العمومية الأخرى، لا المهندسين ولا التقنيين ولا المتصرفين، يعني مجموعة من الأشياء اللي خاص هاذ القانون الأساسي يلبي حاجة حقيقية ديال هاذ الشريحة ديال الموظفين، واللي همما حاولنا على أن نعطيهم حقهم هم أساسيين في التنمية الاقتصادية، ولكن أساسي كذلك على أنه القانون الأساسي ديالهم يكون متميز بحجم الأشغال اللي كيايدوها على الصعيد المحلي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

كنتناو أنه يعطي دفعة قوية للاستثمار داخل الجهات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر وهو آخر سؤال في هذا القطاع، قطاع الداخلية، وموضوعه وضعية عمال وموظفي الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم السيد الوزير حول وضعية عمال وموظفي الجماعات الترابية في ظل - كما قلت سابقا - غياب القانون الأساسي للوظيفة الترابية، في ظل غياب مؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الجهوي، وفي ظل كذلك ما يسدونه من خدمات جليلة على المستوى المحلي، على أساس أنهم كانوا رافعة حقيقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال الجماعات، وكذلك في تطوير الديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية المحلية إن شئنا منذ 1976، واللي حقيقة لا يمكن نكران ما تبذله هذه الفئة من خدمات جليلة إن على مستوى ما تم تفويضه من تدبير مفوض، واللي كانو العمال ديال الجماعات الترابية يقومون به، ولا كذلك على صعيد ما يقومون به من خدمات لفائدة الساكنة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

اللي بغيت نشير له أولا بأن جميع موظفي وموظفات الجماعات الترابية كيستفدو من نفس نظام الأجور والتعويضات اللي عند الوظيفة العمومية، هاذي كنعظن بأن متفقين عليها، وعارفينها ومتفقين عليها.

اليوم كنعضرو على النظام الأساسي ديال موظفي الجماعات الترابية، كيف شرت له دبا عاد شوية، بأن القانون التنظيمي كيحث علينا هاذ النظام الأساسي، وغادي نديروه إن شاء الله واحنا خدامين فيه، غير هو غير باش نتفاهمو، راه ما غنديروش نظام أساسي اللي ما عندو حتى علاقة بالوظيفة العمومية، غنجيو واحد إطار آخر اللي هو مختلف تماما على اللي كين في الوظيفة العمومية، لأن ما يمكنش نمشيو ب 2 الأنواع ديال الموظفين، موظف ديال الدولة ولا الجماعات الترابية راه كيتسمى أولا وقبل كل شيء موظف ديال الدولة.

بالانخراط في نظام التقاعد، بالتغطية ضد أخطار حوادث الشغل والأمراض، بالانخراط في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الانخراط في نظام التغطية الصحية، الانخراط في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، بالحق في وضعية التوقيف المؤقت على العمل .. من أجل تربية الابن، لرعاية الابن المصاب، مدة التوقيف المؤقت سنتان قابلة للتجديد حتى ل 5 ديال السنوات.

أيضا إحداث تمثيلية الأطر بمثابة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء اللي اليوم كندبر الترقية دياهم، عدم فسح العقد إلا بعد استشارة هذه اللجان للأطر، عدم اتخاذ أي عقوبة تأديبية في حق الإطار المتعاقد إلا بعد استشارة هذه اللجنة ديال الأطر والبت في الترقية أيضا.

وعكسا لما يروج في بعض المنابر الإعلامية، هاد الفوجين الأول والثاني ديال 2016 و 2017 سيتمتعون بالاحتفاظ بالأقدمية ديال سنتين، حيث كان كيتقال بأن ما غاديش يستفدو من هاد السنيتين، غادي يتمتعو بها.

لهاذ هادو عناصر مهمة، اليوم عندنا واحد النمط ديال التوظيف جديد، معمول به على مستوى العالم، الأكاديميات بمثابة مؤسسة عمومية، عندهم سلطة ديال التوظيف والحمد لله احنا ماشيين في هذا المسار باش نأهلو هذا الفاعلين التربويين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات دياكم.

في الحقيقة مجموعة ديال الحقوق اللي غادي يستفدو منها هاد موظفي الأكاديميات أو ما يصطلح عليه "الأساتذة المتعاقدون" هو جميل جدا، ولكن الحق الكبير والحق المهم والحق الأساسي فهاذ الشي السيد الوزير هو حق الترسيم، لا يعقل السيد الوزير أننا نكونو في واحد المدرسة فيها نوع من الأساتذة اللي هما مرسمين وتيستافدو من جميع الحقوق اللي خول لهم النظام الأساسي دياهم ديال وزارة التربية الوطنية، ونجد فئة أخرى تستافد من هاذ النظام الأساسي اللي قلتي السيد الوزير ديال الأكاديميات. السيد الوزير،

ندعوكم من هذه القبة من مجلس المستشارين للأخذ بعين الاعتبار وتشوفو السيد الوزير أنه ترسمو هاذ الأساتذة المتعاقدين في أقرب وقت، ناهيك السيد الوزير على ترسيم كذلك هاذ الأساتذة المتعاقدين اللي خارجين في احتجاجات للشارع، أن صرف الأجور دياهم يكون متأخرا، واحد الأستاذ معايا فواحد المدرسة تخلص هو في 31 في الشهر وواحد ما يتخلص حتى ل 15 في الشهر، وجميع الأساتذة يقومون بنفس المهمة ويزاولون نفس العمل، واحد مرتاح في العمل ديالو تيجي مع 8 الصباح

السيد وزير الداخلية:

بعيت نضيف غير أنا كملتزم بأن الأعمال الاجتماعية ديال الموظفين في الدورة المقبلة إن شاء الله غادي نجيبوه للبرلمان لمجلس المستشارين باش نخرجوه في القريب العاجل.

بطبيعة الحال مرة أخرى تؤكد بأنه الدور ديال الموظفين ديال الجماعات التربوية دور أساسي في عملية التنمية ديال بلادنا، خاصهم إطار احنا متفقين عليه، الآن نخدمو فيه مع بعضنا إن شاء الله نخرجوه في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة وتفاعله معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع التربية الوطنية، ونستهل بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه الأساتذة المتعاقدين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

يقوم الأساتذة المتعاقدون بتنفيذ أشكال احتجاجية، مطالبين بتحقيق مجموعة من المطالب.

وبالنظر لأهمية هذه الفئة في تنزيل أهداف إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا، نسائلكم السيد الوزير عن أوضاع هذه الفئة وما الذي ستقومون به للتفاعل مع مطلبهم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لابد في البداية التأكيد على الدور الهام اللي كيلعبوه هاد الأساتذة في المنظومة، واليوم الحمد لله الدولة اعتمدت واحد النمط جديد للتوظيف منذ 2016، وتم التوظيف في وجيزة 4 سنوات 70000 أستاذ، هاد الأساتذة عندهم نظام أساسي اليوم اللي كيأطرحهم، سميتهم "الأطر التربوية للأكاديميات" يتمتعون بجميع الحقوق ديال الوظيفة العمومية، يستفيدون من نفس نظام الأجور، وعندهم واحد العدد ديال الحقوق المتعلقة، ولاسيما

باريرا" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، والسيدة والسادة أعضاء مجلس الشيوخ الكولومبي الذي يقوم بدعوة من السيد رئيس مجلس المستشارين بزيارة عمل لبلادنا (Bienvenidos) إذن ننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه مشاكل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الجامعات المغربية ذات الاستقطاب المفتوح كانت محل اهتمام كبير من طرف الوزارة، وتم عقد لقاء تشاوري كبير في مدينة مراكش قبل أسابيع. ما هي أهم الإجراءات التي تعتمون القيام بها لحل مشاكل الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح؟
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا على هذا السؤال لأن اليوم الوزارة منكبة منذ شهر أكتوبر على واحد الورش وطني مهم هو النهوض بهذه المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح التي كتعرفو اليوم على المستوى الجامعي كين 2 مسارات، الاستقطاب المحدود أقل من 20% دبال الطلبة، والمفتوح أكثر من 80% دبال الطلبة، معظم هاد الطلبة يتم انتقاؤهم في هذه المنظومة بدون توجيه لهذا كيتخلف واحد العدد دبال الهذر الجامعي وقلة الإسهاد وأيضا عدم ملاءمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل.

اليوم عدد من الجامعات هي منكبة باش، أولا يتعاد النظر في هاد المؤسسة الجامعية، اليوم عندنا بعض الكليات ولاسيما كلية الحقوق والاقتصاد التي كتعرف واحد الاكنتاظ كبير وممول لأن الطاقة الاستيعابية تم التجاوز دبالها، المؤسسات دبال 10000 تستضيف 30000 لهذا نحن ننظر في تقسمة هذه المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية في شق والاقتصاد والتدبير في شق آخر. أيضا كلية الآداب والعلوم الإنسانية، النظر في إدخال الفنون، إدخال اللغات في هذه المؤسسات هذه.

لهذا اليوم مخرجات لقاء مراكش هو إعادة النظر في الهندسة البيداغوجية لمسلك الإجازة باش تقويو هذا المسلك، تقويو الوحدات دبالو ونوعو العرض التربوي دبالو حتى نمكن هاد الطلبة من اكتساب واحد

وتتخرج مع 12 ولا الواحدة مرتاح، ولكن واحد السيد الوزير بغيانه (un jeune) بعا يتخدم وبعا يلحق لينا التلاميذ دبالنا ويتخرج على يديه أساتذة ومهندسين وكذلك أطباء، أنه يتخدم وتيجي في الصباح وفي الراس دبالو بأنه غدا ولا بعد غدا غادي يتوقف ولا غدا ولا بعد غدا غادي يوقف على العمل، ولا غدا ولا بعد غدا أنه ما تيمتعش بجميع الحقوق اللي تيمتعو بها الأساتذة الآخرين.

ناهيك السيد الوزير على تغيير الإطار، واش هاد الأساتذة المتعاقدين اللي خدم دبا في الابتدائي واش غادي يبقا حياتو في الابتدائي؟ راه لا يعقل واحد السيد متعاقد من هنا واحد 10 سنوات مارس وجمع واحد التجربة كبيرة وغادي يبقا معلم، تقدر السيد الوزير نرقيوه أنه يمشي للثانوي ويمشي لسلك الإعدادي، لأن أستاذ مبتدئ مجاز يقدر يمشي للابتدائي ولكن أستاذ اللي راكم واحد التجربة أنه يتحول للسلك الإعدادي أو الثانوي.

كذلك السيد الوزير أن هاد الناس لا يستفيدون من الحركة الوطنية، واش واحد السيد جا من وجدة وتعين عندنا في أزلال غادي تقولو ليه حياتك أنت خاصك تبقا في أزلال، خاصكم تفتحو السيد الوزير هاد الحقوق ما يمكنش تكون وزارة التربية عندها واحد 2 دبال الطرق، الطريق دبال الأساتذة العاديين والأساتذة المتعاقدين.

كذلك السيد الوزير غادي نخرج بك على المباراة الأخيرة دبال الأساتذة المتعاقدين دبال حجة بني ملال- خنيفرة، كانت هي الكارثة والطامة الكبرى هي إقصاء أبناء إقليم أزلال من الاستفادة من هاد الامتحان دبال التعاقد السيد الوزير، أبناء أزلال راه الأمر الوحيد دبالهم هو الشغل، هاد الناس راه تقصاو في مباراة التعاقد وكانت واحد الكوفا جبلية تعاطت للناس دبال الإقليم، ولم يحترم السيد مدير الأكاديمية أو المندوب الإقليمي هاد الكوفا. لذلك السيد الوزير بغيانكم تتدخلو لمعالجة هاد الأمر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت، وهي ثواني معدودة.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بالنسبة للتزسيم، هاد الفئة من الأساتذة حتى هما معنيين بالتزسيم بعد القضاء دبال سنتين واجتياز الكفاءة التأهيلية دبال سنتين في مدرسة كيم التزسيم دبالهم كأطر أكاديميات، دبا كين 2 دبال المسارات، كين الوظيفة العمومية وكين أطر الأكاديميات، غادي يتم التزسيم دبالهم في أطر الأكاديميات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم وباسم مجلس المستشارين أرحب بالسيد "خامي دوران

أيضا نلاحظ الزمن البيداغوجي، الزمن البيداغوجي كيتعطى لو حيز ضئيل جدا بالمقارنة مع الزمن اللي كيزهد في مشاكل أخرى، مرتبطة غير بالتسجيل ديال الطلبة، بالاستيعاب ديال الطلبة، الوضع الجديد، خاصة بالنسبة للطلبة ديال السنة الأولى، أيضا المشكل ديال الحراسة، المشكل ديال التصحيح، المشكل ديال الأوراق ديال الامتحانات، وخصوصا أنه أعباء جديدة أضيفت للأستاذ الباحث في إطار النظام ديال.. ولا الأستاذ الباحث كيصحح هو اللي خصو يدخل النقط، لأن ما بقيناش كنديرو المداولات، النقط كيخصو يدخلهم بطريقة إلكترونية ويتحمل المسؤولية كلها وما يرتكب حتى شي خطأ، هاذ الشي كلو في نظري أصبح متجاوزا وينبغي العمل على إعادة النظر فيه بطريقة جذرية.

أيضا المشكل ديال قلة الأساتذة الباحثين، اليوم أستاذ باحث كيأطر ألف أو ألفين لا يمكن له إطلاقا أن يعطي ما عنده من معارف، وهذا كيكون على حساب المهن اللي كنتجي من بعد، يعني الناس اللي غادي بمشيو للمحاماة ولا غيمشيو للقضاء ولا غيمشيو لمهن اللي عندها طبيعة قانونية كلهم كيمشيو بواحد المستوى ديال التكوين اللي هو ضعيف جدا. شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا اليوم كين إشكالية الاكتظاظ والتأطير البيداغوجي في كلية الحقوق، والحكومة كتوفر واحد 700 إحداث منصب مالي كل سنة، وأيضا 700 منصب مالي ديال التحويل، هي 1400 في جميع التخصصات. وكنطلبو من الجامعات باش يعطيو أكثر المناصب لكلية الحقوق، باش يكون واحد المعدل وطني مهم، اليوم المعدل في العلوم هو أستاذ على 49، في الأدب أستاذ على 70، ولكن في القانون أستاذ على 200 طالب، وكين بعض المعدلات أقصى، أيضا مجهود في إحداثات وفي بناء المدرجات، لأن كما قلت الطاقة الاستيعابية تم تجاوزها.

البرنامج الإستعجالي مكننا باش نديرو واحد القفزة نوعية ونواجهو الإكتظاظ اللي كان منتظر، واليوم الحمد لله راه وصلنا تقريبا لمليون طالب والدخول الجامعي المقبل غادي نوصلو لمليون و200، وكون ما درناش ذاك الإسهام الكبير في الإحداث ديال المدرجات، ما كناش غادي نوصلو لاستيعاب هاذ الطاقات هذا.

الزمن البيداغوجي له أيضا أهمية بالنسبة لنا، لأن اليوم يتم تنظيم سنة جامعية في إطار تعاقد مع الجامعات، كمنطلق التسجيل منذ شهر يوليوز، باش الدراسة كتبدا شهر شتنبر.

المهارات والكفايات اللي غيسر لهم الولوج لسوق الشغل أو اللي يتمو المسار ديالهم الجامعي للماستر والدكتور، وأيضا الاعتماد على توجيه نافع ونشط ما بعد البكالوريا حتى هادوك الطلبة اللي حاملو البكالوريا يمشيو لواحد المسلك اللي عندو أكثر نسب النجاح وما يلقاش راسو في واحد المسلك بواحد التوجيه (par défaut). شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الوزير على التوضيحات، اللي رغم المجهودات اللي ذكرتو والإجراءات التي تعتمون القيام بها، لكن تبقى محدودة بالنظر لحجم الاكتظاظ الهائل الموجود اليوم وخاصة في كلية الحقوق المغربية.

اليوم ما كمنظش بأنه فقط إذا فرقنا بين طلبة القانون وطلبة الاقتصاد غيمكن نخلو المشكل، لأن طلبة القانون حجم الاكتظاظ فيها حجم هائل، يمكن لي نقول لكم اليوم الفوج الواحد كيوصل ل 1000 طالب 2000 حتى ل 3000 مثلا كلية الحقوق بطنجة، هذا كيكون على حسب الزمن البيداغوجي، على حسب الجودة ديال التعليم، الأستاذ الباحث اليوم يقضي الوقت ديالو كله في العملية ديال التصحيح والحراسة وإعادة التصحيح وفي المراقبة ديال الامتحانات، وهاد الشي على حسب البحث العلمي وعلى حسب الجودة ديال التدريس، تقريبا الأستاذ الباحث أصبح مدرسا فقط.

المشكل الثاني هو ضعف الميزانية المخصصة لهذه الجامعات، الميزانية اللي تمشي أساسا في التسيير وكنكون على حسب الاستثمار كتنكون على حسب البحث العلمي، اليوم كينة جامعات مغربية الميزانية ديال البحث العلمي ديالها 2 ديال المليون ديال الدرهم، لا يمكن أن تقوم ببحث علمي بهذا المستوى المحدود على مستوى الميزانية.

أيضا غياب الشروط البيداغوجية الدنيا بالنسبة للأساتذة للقيام بواجباتهم، كين كليات اللي الأساتذة ما عندهم المكاتب، اللي الأساتذة ما عندهم المرافق، اللي الأقسام والمدرجات بالنسبة للطلبة لا تستوعب العدد الهائل، علما أنه في المخطط الاستعجالي وفي الإصلاح الجديد وعدنا قبل تقريبا 10 سنوات بأنه العدد ما غيتجاوش 100، 150 طالب في النظام ديال المسالك.

أيضا النظام ديال المسالك والاعتماد ديالها والماسترات حتى هو خاصو إعادة النظر، لأن كيمكن نلقاو اليوم ماستر في طنجة في الرباط في الدار البيضاء وفي سطات نفس الماستر، لا بد من تنويع الماسترات من أجل أن يكون هناك واحد التنوع كما قلتو في العرض المتعلق بالبحث العلمي.

أيضا هناك واحد التنوع كما قلتو في العرض المتعلق بالبحث العلمي.

المشکل، هي هادي ديال هاذ الفئات، الفئات هو الخروج من هاذ المتاهة ديال الهيئة وديال الإطار وديال الدرجة، يعني احنا من المنظومات القليلة في العالم اللي مازال كندبر المسارات بالهيئة وبالدرجة والفئة ونصف هادي ورد الاعتراف لهاذي وسوي هادي مع هادي، وهادي مقارنة فتوية كانت خطيرة ولغمت المنظومة ديال الوظيفة العمومية بمشاكل صعبة على الحلول. لذلك فالحل الوحيد هو الحل كان واضح، وفيه تعليمات واضحة والتزامات واضحة، وهو الذي يتعلق بالانتقال إلى نموذج جديد للوظيفة العمومية، مبني على تدبير الكفاءات وعلى الاستحقاق والجدارة والمردودية، وأنداك بطبيعة الحال أن الفئة والهيئة والتقنيين هي فئة غنية بالكفاءات وسيتم إصافها هي والفئات الأخرى وفق مقارنة تمحو هاذ التقيي اللي وصل ل 39 فئة اللي ما موجودة حتى فشي منظومة في الوظيفة العمومية في العالم.

لذلك فالمقاربة هي هاذ، يمكن صعبة، يمكن لا ترضي بعض الفئات، لكن المسؤولية والصراحة تقتضي بأنها هي نقول للسيد المستشار المحترم، أن الخروج من المتاهة ديال التقيي والتجزيء هو الجدير بإيجاد الحل المنصفة لهذه الفئة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ولكن في الحقيقة أنا ما عرفتش واش أنا اللي ما وضعتش السؤال مزيان ولا أنا اللي ما فهمتكش، السيد الوزير، لأنه الموضوع ما فيش كاع هاذ البعد اللي تفضلتو بإجابتك، ورفعو في الحقيقة الإيقاع وتكلمتو على موضوع كبير وضخم وكذا، الله يجازيك بخير السيد الوزير، هذا موضوع يطول نقاشه.

أنا أتحدث على فئة التقنيين، هاذ التقنيين خدامين في الإدارات العمومية، من ضمنها الجماعات وغيرها، هاذ الناس هاذو دخلو للخدمة في 1999، وكانت ذيك الساعة كيتقال لهم ولا اللي كان هو من بعد سبع سنين غادي يترسم، من بعد في 2005، أنا كنت أعتقد في 2006، ولكن كلامكم جيتو ب 2005، 2005 خرج واحد القانون اللي كيتول لابد من المباراة، ما يقاش عندو ذاك الحق اللي كان عندو، كأنه هاذ القانون اللي جا في 2005 كيتطبق بأثر رجعي على واحد الفئة اللي هي محسوبة ومعدودة.

احنا الطلب ديالنا ولا الرجاء ديالنا والسبب ديال السؤال ديالنا هو بغينا نلقتو انتباهكم السيد الوزير لهاذ الفئة، توجدها لها شي حل، شي

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الوظيفة العمومية، وموضوعه الموظفين التقنيين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء المحترمين،

السؤال يتعلق بوضعية التقنيين والتقنيين المختصين، وأساسا الذين تاريخ توظيفهم كيرجع ل 1999، إلا أنه طبق عليهم مقتضيات صدرت في 2006، وبالتالي حرمو من الإدماج بعد انصرام سبع سنوات كما كانت.

والآن نسألكم، السيد الوزير، هل هناك من إجراء أو طريقة التي يمكن الولوج إليها لإنصاف هذه الفئة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف

بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

بالفعل الهيئة ديال التقنيين المشتركة بين الوزارات، هي هيئة ضمن الوظيفة العمومية، تم الإحداث ديالها بموجب المرسوم ديال ديسمبر 2005، اللي وضع نظام أساسي خاص لهاذ الهيئة اللي كيجدد المهام والاختصاصات المنوطة بها، وكذلك سبل الولوج لهاذ الهيئة عن طريق الحصول على دبلوم تقني أو دبلوم تقني مختص.

في ما يتعلق بالترقية، تعلمون السيد المستشار المحترم، أن المقتضيات ديال الترقية تم تحديدها في النظام الأساسي العام ديال الوظيفة العمومية، وكذلك بعض المقتضيات في المرسوم ديال 2005 المشار إليه، ولا بأس من التذكير بأن أولا، نظام الترقى هو نظام موحد وفق آليتين: كين الآلية ديال الكفاءة المهنية وكين الآلية ديال الإختيار حسب الاستحقاق بعد التقيد في الجدول ديال الترقى، وكين أيضا الكفاءة المهنية اللي كتحدد بالنقطة وبالتقييم، والحصيص المعروف أنه كنعطى الأولوية للموظفين الأكثر أقدمية في الدرجة.

إذن هذه هي المقتضيات الشاملة، هي مقتضيات قانونية.

الحلول التي تتساءلون عنها وتم التطرق إليها في عدة مناسبات هنا، زعما بكل صراحة يمكن القول بأن الرؤية الوحيدة اللي كتبنا لحل هاذ

الإجراءات التي تعتمون القيام بها أود أن أذكر أن الأمر على غرار الفئحة دياب التقنيين، الفئحة دياب المتصرفين هي فئة مشتركة بين الوزارات.

هاذ الوزارة عندها واحد المهمة أفقية وهاذ الفئات موجودة في كل الوزارات، في الصحة، في التعليم، في العدل، في التعمير، إلى غير ذلك. إذن فهو شأن حكومي ماشي قطاعي، طبعا أنا أتولى بكل اعتزاز الجواب والاجتهاد وتقديم الاقتراحات، ويمكن تؤكد لك بأن الحكومة واعية بالأدوار اللي تتلعب هاذ الفئحة، لا في الجماعات المحلية، كما تفضل وزير الداخلية قبل قليل، ولا حتى في مختلف الإدارات العمومية.

الإجراءات اللي سنعتزم القيام بها: الإجراء الأول هو توفير قنوات للحوار، وهذا شيء أساسي جدا، للحوار كين هناك ملفات، كين هناك قنوات، وكين هناك مؤسسات وضوابط للحوار الاجتماعي، وهاذ الفئحة أنها يمكن أن بعض المركزيات النقابية هي أول فئة استقبلتها بعد تشكيل هاذ الحكومة واستمعت لهم وعارف وكنتمنى لأنه يكون شوط مقبل للحوار لتدقيق الملف المطلي للنظر في إيجاد الحلول لهاذ الفئحة هذه. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة استقبلتم النقابة الوطنية للمتصرفين ولكن، استقبلتم في 2017 وما كانش شي لقاء آخر للبت في هاذ الإشكالية دياب الوضعية دياب المتصرفين، خصوصا وأنا تعرفو أنها فئة اللي هي تعتبر عمود فقري بالنسبة للإدارة العمومية، وأساس إصلاح أي إصلاح حقيقي للمرفق العمومي في بلادنا بالنظر لأهمية المهام التي تضطلع بها، كتنظيم والافتتاح والتسيير المالي وتديبر الموارد البشرية والتنظيم القانوني، إلى غير ذلك.

ورغم ذلك لازالت هذه الفئحة تعاني من التمييز المعنوي والمادي مقارنة بفئات أخرى التي تقوم بمهام ماثلة، علما أن عدد المتصرفين اليوم بالمغرب يناهز 40000.

السيد الوزير،

فقد عمر ملف المتصرفين طويلا، وأصبح مثلا لتلكو الحكومة وتهربها من وضع حد لمعاناة هذه الفئحة تحت ذريعة الحل الشمولي أو الحل التفكيكي لمنظومة الوظيفة العمومية، بالرغم من تماثل متصرفين مع فئات أخرى في التكوين والشهادات والتخصصات وتطابق المهام والمسؤوليات بين هذه الفئات، فإنهم لا يتساوون في الأجر ولا يتساوون في أنماط وشروط الترتي وآلياته، وفي الوضع الاعتباري وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بإسناد مناصب المسؤولية.

ويمكن إجمال هذا التمييز، السيد الوزير، في اللامعالية الأجرية بين

صيغة قانونية لتسويتها، ماشي ننظرو حتى تصايب المنظومة كلها وتقلبو باش نديرو السلام ولا نديرو الدرجات وكذا، هذا ماشي موضعنا، أنا أتحدث عن فئة بذاتها محددة هي التقنيين والتقنيين المتخصصين.

فلذلك السيد الوزير، رجائنا أنها بهاذ المناسبة دياب هاذ السؤال تطمأنو هاذ الفئحة هاذ، لأنه في الحقيقة كنحس بواحد الحيف كبير، كنتمناو تطمأنهم وتعطيهم شي آمال ولا شي حل اللي يمكن يرضيهم، هذا هو الطلب ديابنا اللي جا في صيغة سؤال، وهو كننقلوه لكم بكل أمانة. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير باقي لكم شي 8 ثواني إذا أردتم التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

لا هاذ الرؤية اللي أعطت السيد المستشار المحترم، لا تلغي الحوار والاستقبال، راه المجلس الأعلى بالوظيفة العمومية اللي انعقد مؤخرا راه استغرق واحد الوقت كبير لمناقشة الأوضاع دياب هاذ الفئحة والفئات الأخرى، فاحنا مستعدين لأي صيغة معينة.

لكن علاش اعطينك هاذ الإطار مهم، لأنك تفضلت السيد المستشار المحترم، وقلت هاذ الفئحة اللي توظفت في 96، تقال لها غادي ترقى من دابا سبع، غير هاذ تقال لها، صعب أنا باش نجابوك عليها، كين المراسيم وكين القوانين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني وموضوعه، ملف المتصرفين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نساثلكم عن الإجراءات التي تعتمون القيام بها لتسوية ملف وضعية فئات المتصرفين المشتركة بين الوزارات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ديال هادو.

من بعد تبين لهيئة ديال المتصرفين بأنه كين واحد الإجحاف كبير لأنه ما كاينش تماثل في الأجر مقابل التماثل في المهام المؤداة، هاذ الشي اللي تفضلتي به صحيح كين فواحد الحالات ماشي معمم.

الآن شنو غادي نديرو؟ واش نستمر فهاذ المقاربة الفتوية عاود نجلسو مع واحد الفئة ونرتبو لها الأوضاع ديالها وعاود نشوفو مع هاذ الفئة، هذا منهاج ربما غيكون تنعدم فيه شوية ديال المسؤولية الحكومية.

الحل الشامل ماشي هروب، هو مسؤولية كبرى يمكن تكون هاذ الجواب ما عندوش واحد الوقع شعبي، أنا غنجلس معك ونلقا لك حل، لكن هو يبدو أنه حل اللي خاصنا نستوعبوه ونجلسو كاملين نتفاهمو، أنا ما جليستش معهم في 2017 لآخر مرة تلاقينا في عدة مناسبات وتظاهرات ومستعد نجلس مع هاذ الإخوان باش نرتبو الأولويات ونشوفو الأشياء اللي غتكون مكلفة واللي ماشي مكلفة، واللي هاذ العام واللي العام الجاي، فالحوار مفتوح مع الإخوان على أساس أننا نخرجو المطالب ديالهم في الحل الشمولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه، طول مدة التقاضي وانتشار الرشوة بالجسم القضائي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليفضل أحدهم مشكورا، تفضلني الأخت السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فالحقيقة احنا كنا طرحنا سؤال آني حول استقلالية النيابة العامة، لكن دفعتم بعدم الاختصاص وهذا هو عمق المشكل، لأن من سنسائل لو حادت النيابة العامة عن الأهداف المسطرة إليها؟ وخاصة أين هو مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

السيد الوزير،

استقلالية النيابة العامة كان هو مطلب للحركة الحقوقية المغربية وجاء في إحدى التوصيات من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وبالتالي هذا طلب كلنا متفقين عليه، إلا أن الاستقلالية ما توصلش أنها ما تكونش المحاسبة وتولي تغول، فمثلا نهار الجمعة توفي مواطن عند النيابة العامة في الدار البيضاء من سنسائل ومن سنحاسب؟

السيد الوزير،

احنا طرحنا هذا السؤال وعلاش طرحناه باش يكون آني؟ لأن كين

المتصرفين وباقي الفئات الأخرى، بل أكثر من ذلك فالتصرفون المسؤولون منهم يتقاضون أجورهم أقل من مرؤوسهم المنتمين لبعض الفئات الأخرى والأقل منهم في الأقدمية والتجربة.

إصرار الحكومة على إقصاء الملف المطلي للمتصرفين دون مبرر موضوعي، في حين استجابت لمطالب بعض الفئات من الأطر العاملة في الإدارة العمومية، كهيئة كتابة الضبط، المهندسون، أطباء، قضاة.

حرمان متصرفين من الدرجة الجديدة المنصوص عليها في اتفاق 26 أبريل 2011، في حين تستفيد فئات أخرى من هذه الدرجة.

عدم تفعيل المادة 12 من المرسوم 2.06.377 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين التي تنص على إحداث منصب متصرف عام، حيث أكتفت الحكومة بتعيين 8 متصرفين فقط وحرمان المئات منهم، في الوقت الذي تستفيد فيه فئات أخرى من أطر الدولة من منصب مماثل.

السيد الوزير،

لذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، إذ نطالب الحكومة برفع الحيف والتمييز المادي والمعنوي، والذي يبدو أنها مصرة على التعامل به مع فئة المتصرفين، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة مراجعة النظام الأساسي لهذه الفئة وتدقيق المهام والصلاحيات المرتبطة بالتعدد المهني في إطار مقاربة تشاركية، بعيدة عن القرارات الانفرادية التي ثبت فشلها وضعت على بلادنا سنوات الإصلاح.

ولا يفوتنا السيد الوزير، إثارة الانتباه حول الوضع الشاذ لمتصرفي وزارة الداخلية المحرومين من حقهم الدستوري في ممارسة العمل النقابي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، عندك 19 ثانية زائدة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة

وبالوظيفة العمومية:

السيدة المستشارة المحترمة،

شكرا على هاذ التعقيب.

غير باش نكونوا واضحين هاذ الفئة التي لا يخفى على أحد الأدوار والمكانة ديالها في النسق ديال الوظيفة العمومية ماشي بهاذ الصورة تقريبا اللي رسمتي، ماشي هي شي فئة مستهدفة، وشي جهة بغات تستهدفها وتقصيها وتحرمها من الحقوق ديالها. لا، الأمر لم يتم بهاذ الشكل.

الأمر بالضبط كما أجت السيد المستشار قبل قليل، وهو أنه فشي زمان ما كانت واحد المقاربة فتوية، تيجي واحد السيد مسؤول إما لأن عندو تعاطف مع شي فئة وتيتحاور معها، راه كانوا الناس تيتحاورو مع جمعيات ماشي مع النقابات وتيسويو لها الوضعية، تيجي واحد آخر تيتختار واحد الفئة وهاذ الشي راه في التاريخ مسجل في المحاضر وكيسوي الوضعية

احنا فيما يتعلق باختصاصات الحكومة، نحن رهن إشارتكم في كل هذه القضايا، ولكن هذا اختيار عملناه في البلاد وكرسه الدستور وكرسته القوانين التنظيمية، وبالتالي يتجاوزنا.

فإذن أنا كنت تلقيت سؤال يتحدث عن أمور أخرى بحال طول مسطرة التقاضي، والانتشار المريع للرشوة في الجسم القضائي، هذا هو السؤال الآني اللي كنا توصلنا به، فهذه مناسبة لكي أقول أنه احنا في واحد المرحلة ديال الانتقال وبناء المؤسسات، وبالتالي لا يجب أن نقسو على بلادنا بهذه التصنيفات العمومية.

أنا بنغي اليوم نؤكد الاعتزاز ديالي باستقامة ونزاهة الجسم القضائي، وإذا حدثت بعض المخالفات بطبيعة الحال فهي تتخضع للقانون، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية يبذل مجهودا جبارا في العملية ديال التخليق وديال محاربة الفساد وتكريس قيام الشفافية، وأحيلكم على التقرير الأخير ديال هاذ المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

أيضا احنا في العلاقة ما بين المؤسساتين خاصنا نديرو هاذ النقاش وخاصنا نجبرو الصيغة بما يحفظ للسلطة القضائية استقلاليتها وحرمتها، أما فيما يتعلق بمجالات اختصاصاتنا كحكومة فيما يتعلق بمرفق العدالة، فنحن مستعدون لكل الأسئلة والحوارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إلى بغيتي في ثواني معدودة اللي بقات لك.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة احنا طرحنا السؤال الآني يمكن ما تفهاتش، وصلنا بأنكم دفعتمو بعدم الاختصاص هاذي من جهة.

من جهة أخرى احنا متفقين بأن القضاء فيه قضاة نزيهين كما في جميع المهن وفي جميع ما عندناش مشكل من هاذ الناحية، غير احنا بغينا نعرفو من هي الجهة التي سنسألها؟

الآن تفضلتمو قلتو بأن خاصنا تفكرو جماعة هذا إيجابي، لأن هو اللي فيه مصلحة البلاد لأن ما خاصناش تغول واحد السلطة بحكم أنها مستقلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننتقلو إلى السؤال الثاني، موضوعه جودة الأحكام القضائية لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

واحد الواقعة هو تسريب قرصين مدجين لوقائع الاستماع في إحدى جلسات الاستماع ديال لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بالصوت والصورة للاستماع لرئيس الحكومة السابق، وبالتالي احنا نسأل كيفاش وصلو هاد القرصين للنيابة العامة؟ وكيفاش سمحت لراسها النيابة العامة أنها تتسلمهم؟ أنها تستمع لمضامينهم؟ وأنها تحولهم للمحكمة؟ الآن هما موجودين عند كتابة الضبط خارج أي مسطرة قانونية وأي قانون، لأن هذا مقرر قضائي اللي خاصو يمكن النيابة العامة أو المحكمة باش تحصل على هاد القرصين.

وبالتالي هاد الشيء فيه خرق للدستور، خاصة المواد 67 والمواد 68 والمادة 110 التي تلزم قضاة ديال النيابة العامة بتطبيق القانون وليس بخرقه، وخرق أيضا للمادة 11 من القانون التنظيمي 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابة لتقصي الحقائق.

وهنا للإشارة هذا القانون هذا أصلا هو غير مطابق للدستور لأن المادة 11 منه كندير متابعات للبرلمانيين عند التصريح بالمعطيات وهذا مخالف للدستور، لأن الدستور ينص على أن متابعة البرلمان لا تكون إلا في الحالات اللي فيها الجدل في النظام الملكي أو المساس بشخص الملك أو الجدل بالدين الإسلامي، وبالتالي لماذا جدمتم القانون ديال 86.15 المتعلق بالرفع بعدم دستورية القوانين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أنا السؤال اللي عندي مبرمج لا علاقة له بما تفضلت بسرده نهائيا، ولم يسبق أن اعتذرت، وملي جاني هذا السؤال حقيقة كنا نفكر في مفاتحة مكتب مجلس المستشارين بموضوع يجب أن نحسم فيه كؤسسة دستورية.

بطبيعة الحال، المشهد ديال العدالة في بلادنا عرف تحول جوهري منذ 2017، ووصل إلى تكريس الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية من خلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالتالي كل ما هو معالجة قضايا أو ملفات أو أحكام أو مساءلة للسادة القضاة يخضع لسلطة جديدة هي هذه السلطة القضائية.

فإذن مجلس المستشارين يسأل الحكومة على ما يدخل ضمن اختصاصات الحكومة، وبالتالي لا بد في إطار النقاش بين المؤسسات الدستورية أن نجد صيغة تسمح لهذا المجلس الموقر وللمجلس النواب الموقر بالقيام بكل أدواره الدستورية.

نتائج إيجابية، واليوم باتفاق مع المجلس الأعلى يتم تجريدها في الدائرة القضائية للدار البيضاء، في أفق الشروع في تعميمها في البلاد.

هناك أيضا عملنا هذه السنة على اعتماد نظام معلوماتي لتدبير المخالفات وربطه بالنظام المعلوماتي لوزارة التجهيز والنقل، وهو ما يسمح بإحالة ملفات المخالفات إلكترونيا على النيابة العامة التي تقوم بمعالجتها بطريقة آلية، بعد مراقبتها، وهذا يسمح للسيدات والسادة القضاة بإصدار الأحكام يسر وبجرفية وبشكل سريع.

عموما عدد من الأمور التي نقوم بها يوحدنا الرغبة والطموح في توفير مناخ مناسب بالمحاكم لتمكين السادة القضاة من تجويد أحكامهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

تحصيوك من خلالك تحييو الملحقين القضائيين والسيدات والسادة القاضيات والقضاة على الجهود التي يقومون بها، لأن المثل تقول 50% ضد القاضي وإن عدل، لأن النصف الآخر لا بد ما ينتقد ولو يكون ظالم.

ولكن بالمناسبة السيد وزير العدل المحترم، احنا في هذه المؤسسة التشريعية سبق لنا وناقشنا في اللجان ناقشنا في هذه المؤسسة القوانين معكم، وخاصة القانون ديال الاستقلالية ديال القضاء، واحنا في الحقيقة مسرورين بذاك المنتج الكبير اللي نتجاتو بلادنا، نتجاتو هذه المؤسسة، وهذا العمل اللي كان تدار السيد وزير العدل تدار عمل باش ما يكونش ذاك التدخلات في الشؤون ديال القضاء، لأن عشنا سنوات قبل، كانت تدخلات سافرة في الجسم القضائي، لا على مستوى النيابة العامة ولا على مستويات متعددة وتبين باللموس كنا نادينا وطلبنا ورفعنا الصوت ديالنا عالي في هذه القاعة، وقلنا أودي راه احنا نتطالبو باستقلالية القضاء، طلبنا استقلالية القضاء، ما نتقولوش بأن القضاة كلهم نزيهين 100%، ولكن إذا كان واحد فاسد ما يمكنش الجهاز كله يكون فاسد، كما في جميع المؤسسات كايين الصالح وكايين الطالح.

ولهذا السيد الوزير احنا باقي نتطلبو ونأكدو باش تبقى ذاك الاستقلالية ديال القضاء، لأنه عيب وعار احنا كؤسسة تشريعية في الوقت اللي صوتنا وصادقنا وطلبنا باستقلال القضاء نوليو نتدخلو في شؤون القضاء.

كذلك عيب وعار السيد الوزير، انتوما كسلطة تنفيذية، كحكومة أنا نسااتكم تدخلو في الشؤون ديال القضاء، لأن القضاء مستقل، وفتخر باستقلالية القضاء ديالنا، ونتمنى من القضاة ديالنا أن يكونوا نزهاء وما يسمعو لا للسلطة التنفيذية ولا للسلطة التشريعية ولا لأي جهة من

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير العدل المحترم،

من بين أهم الإشكالات التي تعرفها منظومة العدالة تلك المرتبطة بجودة الأحكام القضائية، لذا نسااتكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تقومون بها من أجل تجويد الأحكام القضائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

إذن في سياق التفاعل مع السؤال ديالكم نقاره من عدة مداخل، المدخل الأساسي هو التكوين بشقيه الأساسي والمستمر، لأن تجويد المنظومة القضائية في بلادنا يقوم على أكتاف القضاة، وبالتالي لا بد أن التكوين الأساسي اللي تيقضو لو الملحقين القضائيين يكون قائم على إستراتيجية احترافية، تأخذ بعين الاعتبار الرفع من القدرات ديال الملحقين القضائيين، لا في الجانب العلمي والفقهية، ولكن أيضا في الجانب الحرفي والتطبيقي، لأن نحن في هاذ من خلال المعهد العالي للقضاء نحرص على أن يكون تكوين ديال القضاة المغاربة في مستوى التكوينات المعمول بها في العالم كله.

ثانيا، لا بد أنه كايين التكوين المستمر، بعد فترات من الممارسة المهنية وبتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، قضاة المملكة يخضعون لتكوينات مستمرة متخصصة، سنة 2018 مثلا استفاد 677 قاضيا من هاذ التكوين المستمر، كايين التكوين المستمر الذي يتم على المستوى الجهوي على مستوى محاكم الاستئناف، بهدف التعريف ديال السادة القضاة بالنصوص الجديدة بالاجتهادات القضائية، خاصة الاجتهادات ديال محكمة النقض ولتوحيد الاجتهاد.

هاذ السنة اللي استفدو من التكوين المستمر 1463 قاضيا بتنسيق مع السلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة في القانون المدني العقاري التجاري الأسرة والأعمال.

بطبيعة الحال أيضا كايين التحول الرقمي الذي تعمل وزارة العدل على اعتاده، يساهم من مدخل آخر في تجويد الأحكام، هاذ السنة تمت برمجية لفائدة السادة القضاة تعمل على احتساب التعويضات المنصوص عليها في حوادث السير، بطبيعة الحال دون المساس بالسلطة التقديرية للسادة القضاة، هذا التطبيق اللي عملنا تم تجربها على ألف حكم وقرار وعطت

- الدعم ديال الاقتصاد الوطني والتطوير والتحفيز ديال النمو ودعم خلق مناصب الشغل، من خلال جعل مكون التشغيل أحد المعايير في السياسات والبرامج والإستراتيجيات القطاعية؛

- العمل على ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل، من خلال تأهيل الموارد البشرية وملاءمة تكوينها سواء من خلال التكوين الأساسي أو من خلال مختلف مراحل التعليم أو من خلال التكوين التأهيلي والتكميلي الذي يركز على مهارات تمكن الشباب من اللذين يلاقون صعوبات في التشغيل من الاندماج في سوق الشغل؛

- ثم أيضا العمل على التقييم المستمر للبرامج النشيطة وتطويرها بما يرفع من نجاعتها ويعزز إسهامها في اندماج الشباب في سوق الشغل؛

- ثم العمل أيضا على تعبئة الإمكانيات المحلية، وهذا هو البعد الترابي ديال التشغيل اللي احنا شغالين فيه ودرنا واحد المجموعة ديال التعاقدات اللي كتكمل البرامج الجهوية ديال التنمية.

واحنا مازال خدامين كنعطورو هاذ البرامج ولقينا واحد المجموعة ديال التفاصيل التي يضيق الوقت عن.. ولكن الإرادة موجودة، وبطبيعة الحال جا الخطاب الملكي الأخير وأمر باش يكون واحد اليوم ديال التكوين والتشغيل اللي غنزيدو نعمق فيه التفكير الجماعي، لأن التشغيل مسؤولية جماعية ومسؤولية ديال الدولة وديال الجماعات وديال المجتمع المدني كذلك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

لا بد من إثارة مجموعة من الملاحظات حول هاذ الجواب اللي كيف ما جا في الجواب ديالكم السيد الوزير أن بالفعل مسؤولية ديال مجموعة من القطاعات، واليوم الواقع كيلزمنا أننا نعاودو الإستراتيجية ديالنا في التشغيل، وتنضرن هنا بالضرورة على العالم القروي.

كتعرفو اليوم السيد الوزير أن العالم القروي عندهم بزاف ديال الإكراهات، كايين الهذر المدرسي، كايين القطاع الفلاحي غير المهيكل، كايين بزاف ديال الإشكاليات السيد الوزير. منين تنطرحو هاذ الأسئلة ماشي أننا بالفعل راه خاصنا غير المواكبة ديال مجموعة من الخصوصيات الوطنية اليوم.

العالم القروي اليوم راه ما عرفناش الوضعية ديالو حاليا، واش هو ضمن الشباب اللي غادي يتأهل؟ واش حيث الشباب خارج المنظومة ديال التأهيل اللي تنضرو عليه اليوم السيد الوزير؟

الجهات كانت، لأن استقلالية القضاء تبقى فوق المؤسسات وفوق الجميع. ولهذا السيد الوزير الرسالة ديالنا اللي بغينا نقلوها لكم اليوم ما بغيناش الأمور اللي ما عندهاش علاقة باستقلالية ديال القضاء تطرح هنا، استقلالية القضاء حسمنا معها، ناقشناها ما بقائش مسموح لنا نوليو نتذاكرو فيها.

ولهذا نتمنى من الجميع أن يحترم سلطة القضاء، وأن يحترم القضاء، لأن القضاء في بلادنا - على ما أعتقد - واحد النسبة كبيرة مستقل، وحتى إذا كان شي خلل نحاولو نعالجوه ما نحاولوش نندخلو فيه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، داز الوقت أعتقد بأنه. Régie، الوقت ديال السيد الوزير، 21 ثانية.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة. وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تشغيل الشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

جل الخطابات الملكية السامية اليوم أكدت على أن للتشغيل أولوية وطنية اقتصادية واجتماعية، فهل من جديد في سياسة الحكومة ووزارتكم على الأخص لخلق فرص الشغل للشباب ولا سيما العالم القروي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد الوزير.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الحكومة، كما تعلمين، في برنامجها الحكومي كتجعل التشغيل من الأولويات ديالها وكذلك حتى في قوانين المالية الأخيرة، راكم شفتو الاهتمام اللي تعطى للتشغيل، لهذا أول شيء تدار منين جات الحكومة هو أنه تم إخراج اللجنة الوزارية للتشغيل، على اعتبار أن التشغيل ماشي واحد القضية اللي تتهم واحد القطاع واحد ولكن تم تقريبا هي مسألة أفقية، 17 قطاع حكومي درنا واحد البرنامج وطني، مبني على واحد 5 ديال توجهات إستراتيجية، هي باختصار تقدر نقولها لك كالتالي:

السيد الوزير،

اليوم العالم القروي راه الشباب ديالو عندو 2 حالات، يا إما القطاع الفلاحي اللي هو موسمي يقدر يكون ولا ما يكونش، أو لا غادي يهز البالة ديالو ويمشي يخدم في أي بلاصة.

اليوم بغينا تعطيونا تقييم ديال هاذ المجموعة من الإستراتيجيات اللي جات في الحكومة فين وصل هاذ شباب العالم القروي؟ اليوم، لا اللي عندو شواهد ما تيكونش عندو فرص مجال الاخرين لأن ملاءمة سوق الشغل ما بقانتش كتلائم الدبلومات والشواهد اللي حاصلين عليها.

هضرنا على الجهوية الموسعة السيد الوزير بأنها هي آلية من آليات تقريب المصالح للمواطنين، اليوم هاذ الجهوية السيد الوزير تنخافو أننا تنعودو التمرکز داخل نفس الجهة، إقليم أزبال مثلًا خير مثال على ذلك، تيكون شي مباراة ما تيكونوش عندهم فرص مجال الاخرين اختلاف التكوينات اللي عندهم بطبيعة الحال، زيد مجموعة من المؤهلات اللي ما تتساعدهمش أنهم يلقاو نفس الفرص مع الشباب الآخر.

هنا كنتساءلو جميعا السيد الوزير أشنو هي.. حيث دبا جلالة الملك في آخر خطاب ديالو في افتتاح الدورة التشريعية في السنة التشريعية اللي احنا بالصدد ديالها كياكد على العالم القروي والشباب، لأنه هو الرافعة السيد الوزير، الشباب ما حاملش شواهد، أشنو غادي يدير؟ قطاع غير مهيكل ما كيمنش ليه الحماية الاجتماعية ومؤقت، أشنو غادي يدير هاذ الشاب في ظل هاذ الظروف؟ أشنو الحل عندو السيد الوزير؟

ماشي كتبخسو العمل ديالكم، ولكن بغينا شي إستراتيجية تكون دائمة وكتبين، كتعطي للشباب آفاق أنه بالفعل راه اليوم إلى شفتي من البرلمان أقصى الجنوب ولا أقصى الشمال راه كلشي كيطالب بالشغل.

شباب العالم القروي راه ضائع في هاذ الشي كامل، أشنو الحل السيد الوزير؟ أشنو هي الإستراتيجية اللي غادي تضمن ليه، الحياة راه كيطلب غير الشغل، لأن عندو ما كين حتى ضمانات في القطاع غير المهيكل، غير مهيكل لأن علاش حتى واحد ما يعطيه كريدي، حتى واحد ما يعطيه حتى شي ضمانة أنه غادي يدير مستقبل ديالو.

احنا كنتساءلو معكم جميع، عرفنا ماشي المسؤولية ديالكم، ولكن القطاعات كاملة أشنو هي الإستراتيجية السيد الوزير اللي أمام هاذ الشباب اليوم حتى هو يولي بحالو بحال الآخر، يكون عندو تكافؤ الفرص مع باقي الشباب؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلو السي الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

كنتتفق معك في أغلب المسائل اللي قلت السيدة المستشارة، ولكن

القضية ديال التشغيل راه ماشي كين لها واحد الوصفة سحرية.

أولا، احنا عندنا تفاوتات مجالية، خاصنا قروها.

والقضية الثانية، القضية ديال التشغيل هو من الاختصاصات الذاتية ديال الجهات في القانون المنظم، وكين واحد الطرف اللي هو كيمكن يكون اختصاص مشترك ما بين..

واحنا نعمل أولا على مساعدة الجهات باش نقوم بالاختصاص الناتي، وكناكوها أيضا باش دير الجانب المشترك في هذا.

القضية فيها اللي كتقولي، كترتبط بقضية كبيرة اللي هي قضية التفاوتات المجالية، ونموذج النمو اللي احنا كناقشوه، ولكن رغم ذلك كين واحد الجهد خاص موجه للعالم القروي في إطار هاذ البرنامج اللي كنديرو، وعندنا برنامج ديال التعاون الدولي اللي كتستهدف عدد من المناطق النائية، مجال صفرو، مجال بني ملال دبا، عندنا واحد البرنامج اليوم مع عدد من الأقاليم في الجهة ديال تانسيفت، في إطار التعاون الدولي.

فإذن كين واحد العمل، عندنا ما يسمى بالقوافل المتحركة اللي كتمشي (I'ANAPEC) ولات كتمشي عند الناس ماشي كيجيوها، فكين محمد، لا أقول بأنه غادي يحل المشاكل، ولكن احنا في الطريق الصحيح إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، وموضوعه الوكلاء العاملون مع مؤسسة بريد المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اليوم نحاول أن نعرف معكم وضعية من الوضعيات الهشة عندنا في بلدنا بالنسبة لفئة من الوكلاء البريديين، وهاذ الوكلاء السيد الوزير، كيقومو بوحد التقديم ديال الخدمات البريدية بمختلف أنواعها وكيقربوها من المواطنين في المناطق القروية والتجمعات السكنية البعيدة وكيليبو بهاذ العمل اللي كيقومو به الحاجات اليومية للناس والمؤسسات التجارية وكيجعلو التعاملات البريدية اليومية أسهل وأسط وأقرب للمواطنين.

ورغم أن هاذ الفئة السيد الوزير، من المستخدمين ومن هاذ الخدمات اللي كيقوم بها إلا أنهم كيعانيو من واحد الحيف، واحد الظلم كبيرين، بالإضافة إلى أن هاذ الفئة مكتوف لا على تغطية اجتماعية لا في ما يتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية ولا انخراط في نظام التقاعد.

نسائلكم السيد الوزير، بحكم القطاع اللي كتشرفو عليه واللي كيتم بالقطاع ديال الشغل وبالجانب ديال رفع الحيف على هاذ الفئات.

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها بالطبع مع المؤسسات والقطاعات

بالمغرب وقاموا باعتصامات من أجل الدفاع عن الحقوق ديالهم، إلا أن احنا ما كنعطروش لها بهذه النظرة الضيقة ديال الإطار النقابي أو الإطار القانوني. هذه واحد الفئة اللي هي هشة، واحد الفئة اللي كنعاني هي ووليداتنا وعائلاتنا، احنا خاصنا نقبلو جميع كيفاش يمكن لنا نخلو لهم المشاكل ديالهم، هذه الفئة السيد الوزير عددهم حوالي 600 فرد.

ثانيا، الراتب اللي كيتقضاوه حتى باش يقومو بهذا العمل هذا ديال الدخول في الجانب ديال التقاعد كما هو ديال المهنيين، هادو أحسن واحد فيهم كيتقاضى 600 درهم، والبعض منهم كيوصل حتى ل 325 درهم هذا هو اللي كيتقضاوه من طرف الجهات المعنية بالقطاع ديال البريد. ثالثا، تيعملو بالتوقيت الإداري الكامل، مما يتعذر معه القيام بأي عمل آخر.

رابعا، لهم مسؤوليات جسيمة لها علاقة بالحوالات والأمانات ديال المواطنين.

خامسا، كيجضو للمحاسبة على المهام المنوطة بهم. سادسا، الإدارة لحد الآن كترفض أنها تسلمهم أي شهادة من الشواهد التي تثبت هذا العمل ديالهم.

انسداد الأفق من بعد الإغلاق ديال باب الإدماج في الوقت اللي كان هذا الباب هذا مفتوح، وبالتالي السيد الوزير احنا نطلب منكم مع الجهات المعنية، مع القطاعات المسؤولة على هذا المجال أنه يتم واحد النوع من الأخذ بعين الاعتبار هذه الفئة، هذه مسؤولية في الأعناق ديالنا جميعا، لا برلمانيين ولا حكومة ولا نقابات من أجل إنقاذ هؤلاء من الوضعية الهشة اللي كيعشوها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال الجانب القانوني ما يمكن حتى شي واحد غيدير شي حاجة خارج القانون، ما يمكن يتوجد حل إلا بالقانون هذه المسألة الأولى. المسألة الثانية فيما يتعلق بالوضعية ديالهم في علاقتهم بالأعمال اللي تيديروها هاد الشي قابل للحوار، اتوما كمركزية تقابلية مع الجهة والوزارة الوصية كيمكن نفتحو حوار، يمكن نساعدو احنا في هذا الاتجاه، باش إن شاء الله الإمكانيات كلها اللي ممكنة باش تحسن الوضعية ديالهم لأن ما يمكن هاد الشي اللي نتقول، إذا كان هذا هو الواقع فعلا ينبغي إعادة النظر في الوضعية ديال هؤلاء، وخا ما عندهم علاقة نظامية، ولكن لا بد الإنسان اللي كيشغل لا بد من واحد الحد أدنى من العيش الكريم واحنا مستعدين باش نتذكر مع الجهات المعنية وفتحو هذا الملف، ما كين حتى مشكل.

المعنية لتصبح هذه الوضعية وتمكين الوكلاء البريديين من التغطية الصحية الإجبارية ومن الانخراط في نظام التقاعد؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال المشكل ديال هاذ الفئة اللي كنعلمو عليها السيد المستشار المحترم، يعني محلول قانونا، لأنهم كيمكن يدخلو في الفئة ديال المستقلين الذين يعملون مستقلين، الوزارة مستعدة باش تدرس الوضعية ديالهم لإيجاد الصيغة الملائمة باش يدخلو يستفيدو من التغطية الصحية الموجهة لهذه الفئة والتقاعد وإدراجهم في الفئات التي يغطيها القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وكذلك القانون 99.15 اللي هو كيم إحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالتغطية الاجتماعية.

إذا كان الأمر يتعلق بحيف ديال الوضعية ديالهم القانونية، بغيت نقول لك السيد المستشار بأن العلاقة اللي كتربط هذا الناس المعنيين بالمؤسسة ماشي علاقة نظامية تجاهها، لأنه بناء على التعهد والالتزام الموقع بين الطرفين المعنيين بالأمر، فإن لهم وضعية وكيل بالعمولة غير خاضع لمقتضيات النظام الأساسي للمؤسسة.

بريد المغرب فتح أمام هؤلاء المسيرين، مسيري الوكالات المتوفرين على الشروط اللازمة المجال لاجتياز مباراة التوظيف التي ينظمها من حين لآخر، وتمكن العديد منهم من النجاح في هذه المباريات وولوج أسلاك بريد المغرب كأعوان نظاميين.

تبعاً لذلك هؤلاء ما كيتعبروش مستخدمين مرسمين في أسلاك بريد المغرب، وبالتالي لا يسري عليهم النظام الأساسي الخاص بمستخدمي بريد المغرب، ولكن فيما يتعلق بالجانب ديال الحماية الاجتماعية الباب مفتوح لهم إن شاء الله يكونو من الفئات اللي غادي نحاورها وندخلوها في هذا النظام ديال الحماية الاجتماعية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا لك السيد الوزير وشكرا على الجهود التي كنعلمو بها مع مختلف الأطراف المعنية، ولكن هذه الفئة السيد الوزير احنا ما كنعطوهاش فقط من المنظار القانوني، ما كنعطوهاش فقط حتى من المنظار النقابي النقابي، رغم أنهم منخرطون في إطار الاتحاد الوطني للشغل

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث والأخير في هذا القطاع، موضوع شركات الأمن الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمايي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمين،

تشهد مجموعة من شركات الأمن الخاصة مجموعة من التجاوزات مرتبطة أساسا بجرمان العاملين بأسط حقوقهم أسوة بباقي الشغيلة، في تناقض تام مع كل المواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

من أجل ذلك نسئلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير المتخذة لحماية العاملين في شركات الأمن الخاصة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

أولا، هاذ الفئة من العاملين تياطروها 2 ديال القوانين، كين القانون 27.06 فيما يخص الشروط ديال الممارسة ديال النشاط ديال هاذ الشركات، والسيد الوالي هو اللي تيرخص لهاذ الشركات بممارسة هاذ النشاط، وهو الذي يملك له الصلاحية لكي يسحب الترخيص إذا تبين له أنها لم تحترم شروطها، إذن هذا المستوى الأول، على المستوى الممارسة وعلى مستوى السحب ديال..

الدور ديال الوزارة ديال الشغل يتم في ضوء المقتضيات ديال مدونة الشغل اللي هي المراقبة والمواكبة، هاذ المراقبة من خلال الزيارات، من خلال إبداء الملاحظات، من خلال التنبيهات، من خلال حتى إحالة المخالفات على النيابة العامة، ولهذا وهنا تنتهي.. أول شيء يحاول يديره المفتشين ديال الشغل وهو محاولة دفع الجهات المعنية للمصالحة، تنبيه للشركات للمخالفات.

إذن عندنا 2 ديال الأمور: إما المصالحة إلى ما نجتش تنحيلو الأمر للقضاء، المخالفات تنبوهوم إلى ما كانش تنحيلو للقضاء، وبالتالي هنا تنتهي المهمة ديال وزارة الشغل كسلطة تنفيذية وتتحمل السلطة القضائية في إطار القانون المنظم، وتتحمل المسؤولية الجهات الأخرى اللي لها صلاحية الترخيص والسحب هي اللي تتحمل المسؤولية، فاحنا تنديرو الشغل ديانا، وأنا عندي الإحصائيات ديال عدد التنبيهات والملاحظات اللي درنا لهاذ الشركات ويمكن قدما لكم في التعقيب أو يدويا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحمايي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيح، غير احنايا الدور ديا لكم كوزارة هو المراقبة، مراقبة في إطار تشغيل هاذ اليد العاملة، غير البارح كنا نتعرفو السيد الوزير كانت شركات محدودة، اليوم من هب ودب ولى تععمل شركات وتيجمع واحد المجموعة ديال الناس وتبتاجر فيها، هاذي هي الحقيقة اللي تيخصنا نقولو، أي الوحيد احنا اولاد الميدان ولاد (terrain) وتسمعو وتنسولو.

أولا السيد الوزير المحترم، السيد ما عندوشي حتى.. تيخدم بالكونطرا مدة ديال 6 شهور في أي ساعة وفي أي دقيقة صاحب ذيك الشركة يمكن لو يجري عليه، علاش؟ تيحارب البطالة هاذك السيد مادام مشى ل (sécurité) باش يعس بالليل وبيات في هاذ البرد وكذا لظروف المعيشة، هذا هو السبب اللي خلاه باش تيلتجأ تيمشي لهاذ الشركات، انتوما كحكومة الدور ديا لكم أشنو هو؟ هو تشغيل هاذ الناس، هي محاربة البطالة، تشوفو من هاذ الجانب هذا، كتشوفو هاذ الشركات وكتقولو هاذ الشركة مخدمين لنا الناس مسكتين علينا الصداق الله يعاونو ويدير اللي بعا، راه ماشي الفوضى في هاذ البلاد.

كتعرفو ناس السيد الوزير المحترم، تيخدم 12 ساعة، تيتخلص 8 الساعات علاش ذيك الشركة إلى جا يخدم في واحد باب واحد الشركة معينة خاصو يخدم 24 ساعة، 24 ساعة كتعطيه 3 ديال العمال أو 3 ديال الحراس هو تيخدموه 12 ساعة باش يوفر واحد، وما تيعطيهشي حتى الحقوق ديلو والواجبات ديلو، هذا الدور ديا لكم انتوما كحكومة، أما الوالي تيرخص، الوالي في إطار الرخصة أعطى رخصة لواحد السيد معين.

ولكن تيبقى الدور ديا لكم كفتيشية ديال الشغل، تفتيشية الشغل تدير الخدمة ديالها، بعض الشركات المهيكلية اللي كل نهار داخلين عليهم المحلات دياهم يفتشو فيهم، وهذو هما اللي الناس اللي خاصنا نفتشو فيهم، هذو اللي تيديو العرق ديال ذيك المواطن، داك الدرويش اللي تيبات عساس تيبيع ويشري فيه تيربح 4000 درهم وهو تياخذ الصفقة من عند واحد الشركة معينة خاصهم كذا كذا ديال (sécurité) تيجيبها لو، ولكن هو مخلص ب4000 درهم ولا 3000 درهم وتيعطي لذك العامل 2000 درهم ولا 1800 درهم، ما عندو تأمين، ما عندو تغطية صحية، ما عندو كونجي، ما عندو حتى شي حاجة، وفي الأخير نقولو احنايا الدور ديانا كتقومو به.

هذا الدور ديا لكم السيد الوزير، وهذا الدور ديال الوزارة ديا لكم وخاصة تحمل المسؤولية ديالها وتقوم بالتفتيش ديال هاذ الناس هاذو وتشوفهم حتى الأئمة أشنو تيربحو، أحنا مع هاذيك الشركة تيربح، ولكن

السيدات المستشارات المحترمت،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بقطاع نقل المسافرين بكل أنواعه المختلفة، ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لمشاكل هذا النقل، وبالأخص شركات النقل وكذلك سيارات الأجرة فيما يتعلق بالطاكرسيات؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير لتقديم الجواب.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

هو بالفعل اتم تكلمتو في البداية على نقل المسافرين، وتتعرفو أن نقل المسافرين يمكن يكون عبر الطرق وعبر الجو وعبر البحر، لكن لما خصصت وتكلمت على الطاكرسيات فهتم أنكم تنقصو النقل الطرقي اللي بالفعل يمثل حوالي واحد 4% من الناتج الداخلي الخام، وبالنسبة للنقل اللي بالحافلات عندنا واحد 35% تقريبا من التنقلات اللي تيمو، 15% تقريبا بالطاكرسيات، واحد 5 و6% في القطارات، وهذا تعني على أن هاذ القطاع برتمه دبال المسافرين الطرقي يمثل واحد تقريبا واحد 4% دبال الناتج في العموم.

كأين هناك إشكالات حقيقة اللي هي مرتبطة بالقطاع لأنه مزال تخفض لظهير 1963، لكن في 2013 يناير كان رئيس الحكومة دار واحد الندوة اللي هي مفتوحة وخرج بخلصات، وبدينا معهم الحوار في 2013 ل 2014 إلى دجنبر 2014، قاب قوسين أو أدنى أننا نوقعو معهم عقد برنامج، ولأسباب يعلمها المهنيون دبال هاذ القطاع لم يوقع عقد البرنامج.

اليوم احنا فاتحين الحوار، والسؤال دبالكم جا فالوقت دبالو بالضبط لأن يوم 9 فبراير يوم السبت ما بعد هاذ السبت هذا غادي نعرضو عليهم التصور دبالنا دبال الوزارة من جديد، بتعديلات اللي تتركز أساسا على الحفاظ على المكتسبات مع تأهيل المقاول، تأهيل القطاع، مزيد من الحقوق للعاملين في القطاع، بالإضافة إلى تعميم التغطية الاجتماعية على جميع الفاعلين، وهذه الطريقة التشاركية من خلال اليوم الدراسي دبال السبت 9 فبراير المقبل غادي نخرجو إن شاء الله رب العالمين، غادي نخرجو بصيغة توافقية باش هذا العقد البرنامج الجديد يعطي نفس جديد ويعطي الدفعة الرئيسية والضرورية لهذا القطاع.
شكرا.

ترج بطريقتة ضعيفة ماشي نبيعو ونشرو في البشر، هذا هو الاتجار في البشر الحقيقي دبال بصر.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا ماشي صحيح بأننا احنا تمشيو نراقبو الشركات الكبيرة وتنخلو هاذ الشركات، العكس احنا عندنا برنامج وطني دبال تفتيش هاذ الشركات أولوية وغنطيك الإحصائيات دبال عدد الزيارات وعدد الملاحظات اللي درنا، مما يبين أن ذاك الشي اللي قلتو السيد المستشار غير صحيح.

المسألة الثانية، هاذ الشركات أنا قلتها شحال من مرة، قلت للأسف الشديد بعض المرات كإين هاذ الشركات تعيد إحياء ما يسمى ب "السخرة" في حلتها الجديدة.

القضية الثالثة احنا حكومة مسؤولة وملتمين في إطار المعايير الدولية بما يسمى ب "الشغل اللائق"، احنا ما باغيينش نديرو أي شغل، علاش احنا كنجريو دبا باش نعممو الحماية الاجتماعية حتى بالنسبة للمستقلين اللي ما عندهم علاقة بالأجرة؟

بطبيعة الحال اليوم بغيت نعطيك واحد المعلومة راه أنا شحال من مرة قلتها، اليوم احنا كنشغلو باش نغير المرسوم اللي كتحول به الصفقات العمومية على الأقل فيما نملك اللي هو القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، والسيد رئيس الحكومة قريبا غادي يصدر واحد الدورية اللي تتكلم على هاذ الشي، وكيفاش خاصها تفوت الصفقات لهاذ الشركات وأمثالها، المسؤولية الاجتماعية تحت طائلة منع مثل هذه الشركات باش ما نقاش تاخذ صفقات في المستقبل، هذا قريبا غادي يصدر.

وهذا بطبيعة الحال باش هاذ الشركات تحمل مسؤوليتها وباش القطاع الخاص حتى هو يتحمل مسؤوليته، وبطبيعة الحال القطاع الخاص فيه قطاع مسؤول وقطاع اللي للأسف الشديد ما كيتحملش مسؤوليته ويحاول يغتني على حساب هاذ الفئات المستضعفة للأسف الشديد.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في جدول الأعمال موجه لقطاع النقل، وموضوعه نقل المسافرين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

جوابك في محله ولكن السيد الوزير أولا توحيد شركات النقل، أشنو هو السيد الوزير توحيدهم؟ كايين بعض الشركات اللي هي الفرق بيناتهم 200 درهم، وحدة تمشي 160 درهم والثانية تمشي ب 200 درهم، هذا خاص السيد الوزير توحيد الشركات.

نقطة ثانية السيد الوزير، فيما يتعلق بطاكرسيات الأجرة، طاكرسيات الأجرة السيد الوزير لا يخفى على الجميع طاكرسي حمرة ترفد السيد الوزير بالعكس تقول فين غادية يقول لك أنت فين غادي؟ وإذا ما مشيت في الاتجاه ديالو ما يرفدك، واش كايين شي تصور بحال هذا السيد الوزير؟ الثانية ومالي يرفد شخص ويرفد شخص ثاني ويبقى العداد يحسب على الأول ويحسب على الثاني ويحسب على الثالث.

ثانيا السيد الوزير واش كايين شي تدابير؟ واش كايين خطة يديرها السيد الوزير باش يعني يكون واحد الاحترام متبادل؟ طاكرسي ركب فيه شخص في سائر الدول، السيد الوزير، شي حاجة اللي نشوفها بالأخص في الدار البيضاء الكبرى اللي هي الحمد لله مدينة كبيرة واقتصادية واجتماعية، ولكن هي الوحيدة اللي مازالت في العالم اللي يشوف طاكرسي يرفد 3 الناس 4 الناس واحد، وملي يعودو 3 السيد الوزير ما يوقف لهم كاع، نهائيا إذا ما شاف واحد وحدو ما يرفدو.

ثانيا السيد الوزير، واش ترضى بأحد من العائلة ديالك يوقف ويرجع يركب في عائلة شي حد ما مقبولاش السيد الوزير، هذه السيد الوزير خاصكم تشوفو فيها أمور اللي هي جادة وفادة باش يكون الحل شامل فيما يتعلق بهذه النقطة هذه، وتوحيد الأثمان ديال بالأخص الشركات ديال شركات النقل، كيف أشرت لها قبيلة راه كايين شركة ما بين 160 درهم ل 200 درهم، راه لا يعقل السيد الوزير هاد الأثمان اللي هي تكون كايينة، وبالأخص طاكرسيات الأجرة السيد الوزير خاص تاخذو لها جميع التدابير. وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف

بالنقل:

شكرا السيد المستشار.

هو أنا كان بودي لأن أتناقش معك جزءا مما تفضلت به في مجال الطاكرسيات، لكن هذا القطاع كما تعلم هو قطاع تابع للداخلية. كنت أود أن أحيب لكن ما يمكن ندخل في الاختصاص ديال قطاع آخر، وبالتالي الشق اللي هو مرتبط بالسؤال ديالك اللي هو عندو علاقة ربما بتوحيد الشركات ولا توحيد الأسعار هو النظام ديال نقل المسافرين أساسا عبر الحافلات يخضع للمنظومة ديال الأسعار اللي هي من الأسعار المحددة، وأواخر التسعينيات 97 آخر ما استجد هو أن الحكومة كانت دارت المقرر اللي مرتبط بالأسعار، بمعنى أنه من 1997 والأسعار هي اللي مازال محددة تخرج من وزارة الشؤون العامة والحكومة اللي تتعطينا الإذن، ومن بعد الوزارة هي اللي تحدد.

كايين اليوم بعض الاجتهادات اللي هي مرتبطة بالمستوى ديال الخدمة وبالجودة ديال الخدمة، كايينة 3 ديال الشركات بالأساس رفعت من مستوى ديال الجودة ديال الحافلات المقدمة، بمعنى ما عندهاش 54 بلاصة ولا 50، وإنما يا إما هبطاتهم ل 40 كرسي ولا ل 30 كرسي مع الخدمة ديال (WIFI) مع الخدمة تتقدم لك مشروبات إلخ هادو دارو (tarif) جديد، على أساس أنه المنظومة احنا اللي اعطيناهم عوض ما يدي 54 غادي يدي 40، إذن قسمنا ذاك الثمن اللي تيدي 54 على 40، كان واحد الارتفاع اللي مرتبط شوية بواحد 20% ب 15%، لكن هذه المنظومة ديال الأسعار تخضع للآخر، واحنا غادي نحاولو في هاذ اليوم الدراسي أننا عاود نشوفو هذه المنظومة ديال الأسعار ونراجعوها إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

كما أشكر السيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.